منظمة
العمل
الدولية

الشباب والتشغيل في شمال أفريقيا:

عرض عام إقليمي

تقرير لمؤتمر الشباب والتشغيل في شمال أفريقيا

جينيف، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧

أيلول / سبتمبر ٢٠١٧

منظمة
العمل
الدولية

الشباب والتشغيل في شمال أفريقيا:

عرض عام إقليمي

تقرير
لمؤتمر الشباب والتشغيل في شمال أفريقيا، جنيف، ٢٦/٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧

من إعداد
غادة برسوم وسارة وهبي وأديتيا ساركار

أيلول / سبتمبر ٢٠١٧

فهرس المحتويات

١. مقدمة ٤

تشغيل الشباب: تحدٍ عالمي ٤

منهجية التقرير ٥

النتائج الأساسية للتقرير: ٦

٢. الشباب والتشغيل في شمال أفريقيا ٧

النمو الاقتصادي ٧

الخصائص الديموغرافية ١٠

التحصيل العلمي ١١

المشاركة الاقتصادية والتشغيل ١٤

إنتاجية العمال ١٩

منظور النوع الاجتماعي ٢٠

العمل للحساب الخاص ٢٤

العمل غير الرسمي ٢٣

التشغيل في المناطق الريفية ٢٣

٣. الحوكمة والمؤسسات والحقوق ٢٦

معايير العمل وقواعده ٢٦

أصوات الشباب ٢٦

تفتيش العمل ٢٧

الحد الأدنى للأجور ٢٧

سياسات سوق العمل النشطة ٢٧

الخاتمة ٢٨

المراجع ومصادر البيانات ٢٩

قائمة الجداول

الجدول ١: الناتج المحلي الإجمالي للفرد (القيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة)، ٢٠١٠ - ٢٠١٥ ٨
الجدول ٢: التضخم ومؤشر أسعار الاستهلاك، ٢٠١٠-٢٠١٥ ٨
الجدول ٣: نصيب الشباب (١٥-٢٤) من مجموع السكان (نسب مئوية)، حسب البلد، ٢٠٠٥ و٢٠١٠ و٢٠١٥ ١٠
الجدول ٤: نسب الالتحاق الإجمالية (نسب مئوية، لكلا الجنسين) ١٢
الجدول ٥: البطالة حسب مستوى التحصيل العلمي (٪ من إجمالي البطالة) ١٣
الجدول ٦: إجمالي معدل البطالة (جميع الأشخاص البالغين١٥سنة فأكثر، نسب مئوية) ٢٠١٠-٢٠١٦ ١٤
الجدول ٧: نسبة العمالة إلى عدد السكان (نسب مئوية)، ٢٠١٠-٢٠١٥ ١٧
الجدول ٨: نصيب الشباب الذين لا يعملون ولا هم في التعليم (خارج دائرة التشغيل والتعليم والتدريب) (نسب مئوية)، ٢٠١٠-٢٠١٥ ١٨
الجدول ٩: إنتاجية العمل بالدولار الأمريكي (الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص في عمل)، ٢٠١٠-٢٠١٥ ١٩
الجدول ١٠: مؤشر التفاوت بين الجنسين في بلدان المنطقة ٢٠
الجدول ١١: معدلات مشاركة الشابات في القوى العاملة حسب المنطقة لعامي١٩٩٧ و٢٠١٦ ٢١
الجدول ١٢: العمل للحساب الخاص كنسبة مئوية من إجمالي معدلات البطالة، ٢٠١٠-٢٠١٥ ٢٣
الجدول ١٣: المساهمون الفعليون في برامج المعاش التقاعدي في بلدان المنطقة ٢٣
الجدول ١٤: السكان في المناطق الريفية (نسبة مئوية من إجمالي السكان)، ٢٠١٥-٢٠١٦ ٢٤
الجدول ١٥: التشغيل في الزراعة (نسبة مئوية من إجمالي التشغيل)، ٢٠١١-٢٠١٥ ٢٤

قائمة الأشكال

الشكل١: نمو الناتج المحلي الإجمالي (سنويًا ٪) وفقا لأسعار السوق بناء على العملة المحلية الثابتة. تستند المجاميع إلى الدولار الأمريكي الثابت عن عام٢٠١٠ ٧
الشكل٢: نمو الناتج السنوي في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات (نسب مئوية)، ٢٠١٠-٢٠١٥ ٩
الشكل٣: إجمالي نسب الإعالة (نسب السكان ما بين سن صفر إلى ١٤ سنة و٦٥+ في كل١٠٠ نسمة في الفئة العمرية التي تتراوح أعمارها بين ١٥ إلى ٦٤ سنة) ١١
الشكل ٤: معدلات البطالة بين الشباب (نسبة مئوية)، ٢٠١٠-٢٠١٥ ١٥
الشكل ٥: نسبة الشباب إلى الكبار في معدلات البطالة، ٢٠١٠-٢٠١٥ ١٦
الشكل ٦: الفجوة بين الجنسين في معدلات المشاركة في القوى العاملة (معدلات الذكور مطروح منها معدلات الإناث، نقاط مئوية)، ٢٠١٠-٢٠١٦ ٢٢

١. مقدمة

يقدم هذا التقرير تحليلًا شاملًا للوضع لكي يرجع إليه واضعو السياسات والشركاء الاجتماعيين وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين المنخرطين في سياسات تتصل بتشغيل الشباب وبرامجها في شمال أفريقيا. وأخذ التقرير في الاعتبار الاتجاهات والسمات الإقليمية مصحوبة بسياقات تخص كل بلد على حدة في مصر والمغرب وتونس والجزائر وموريتانيا والسودان. وأعد التقرير على هيئة مذكرة معلومات أساسية لتقديمه أمام المؤتمر المزمع عقده بعنوان «تشغيل الشباب في شمال أفريقيا» (مؤتمر تشغيل الشباب)، الذي تعقده منظمة العمل الدولية في شهر أيلول/ سبتمبر٢٠١٧ في جنيف.

وقد كانت الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي انتشرت عبر بقاع المنطقة في نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة تعبيرًا من السكان الشباب يطالبون من خلاله بالمزيد من الحرية والعدالة والوظائف. ولكن عدم الاستقرار الذي تلا تلك الاضطرابات وتضاعف من جراء الضغط النزولي من الاقتصاد العالمي أدى إلى زيادة العجز في العمل اللائق وخصوصا فيما بين الشباب. وقد زادت معدلات البطالة بين الشباب في شمال أفريقيا في الوقت الحاضر عن مستوياتها في عام ٢٠١١ بخمسة نقاط. وتنعكس هذه الصعوبات الاقتصادية التي تحملها الشباب أيضا على انخفاض معدلات النشاط الاقتصادي (أي تخلي الشباب عن انضمامهم إلى سوق العمل أو تأجيله)، ما يزيد من عدم الاستقرار والطابع غير الرسمي.

واعترفت الحكومات في جميع بلدان شمال أفريقيا بالتحدي القائم فنهضت مجددا بالتشغيل فجعلته محور برامجها الاجتماعية والاقتصادية. وحشدت الحكومات تمويلا عموميا جديدا حتى مع تدهور سياق المالية العامة، واعتمدت إصلاحات مهمة. وكانت تلك التدابير إلى حد كبير تُعتبر استجابة للتحديات العاجلة. والآن بعد أن تمكنت الحكومات من تجاوز مرحلة التدابير الطارئة، فُتحت أمامها فرصة جديدة للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي سوف تمكن الشباب من قيادة التنمية في شمال أفريقيا.

تشغيل الشباب: تحدٍ عالمي

تشير خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تحديدًا إلى ضرورة دمج السياسات الخاصة بالشباب في استراتيجيات شاملة معنية بالتنمية المستدامة. ويشير الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة تحديدًا إلى ضرورة دمج السياسات الخاصة بالشباب في الاستراتيجيات الإنمائية. واتفق زعماء العالم في إطار الهدف المعلن بشأن النهوض «بتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والمستدام والشامل للجميع وتوفير العمل اللائق للجميع» على وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية بحلول عام ٢٠٢٠ (الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠١٥، ص. ٢٠).

ويظل تشغيل الشباب تحديًا عالميًا وانشغالا من أهم أولويات السياسات في العالم. فالشباب هم المصدر الأساسي للحاضر والماضي في المجتمع، لأنهم يشكلون ما يزيد عن ١٨ في المائة من سكان العالم وأكثر من ١٥ في المائة من القوى العاملة في العالم. وتكشف الاتجاهات الحالية عن أهمية نوعية الوظائف لا كميتها فقط، إذ لا يصل سوى عدد محدود من الشباب إلى فرص العمالة المنتجة التي توفر لهم أجرا لائقا وأمانا وظيفيا وظروف عمل جيدة.

وقد أقرت منظمة العمل الدولية منذ أمد بعيد بأهمية اتخاذ إجراءات حاسمة ومستدامة بشأن تشغيل الشباب. ففي عام ٢٠١٢، اعتمد مؤتمر العمل الدولي قرارًا بعنوان «أزمة عمالة الشباب: دعوة إلى اتخاذ الإجراءات» (ILO، The 'Call for Action' ٢٠١٢a)، وقرر اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي للبطالة والبطالة الجزئية. وتشكل الدعوة إلى اتخاذ الإجراءات وخطة متابعتها ٢٠١٢-٢٠١٩ (التي تحدد أولويات تنفيذ الدعوة إلى اتخاذ الإجراءات حتى عام ٢٠١٩)، الدافع وراء انخراط منظمة العمل الدولية في تشغيل الشباب. وتحدد الدعوة وخطة متابعتها مجتمعتين خمس مجالات على وجه الخصوص تستلزم انتباه صناع السياسات، ألا وهي: (١) التشغيل والسياسات الاقتصادية، و(٢) قابلية التشغيل، و(٣) سياسات سوق العمل، و(٤) روح تنظيم المشاريع، و(٥) الحقوق لصالح الشباب في العمل. والدعوة إلى اتخاذ الإجراءات وخطة متابعتها ٢٠١٢-٢٠١٩ تكملها استراتيجيات منظمة العمل الدولية للنهوض بالعمل اللائق والعدالة الاجتماعية بصفتها من العوامل الأساسية لإحداث التماسك الاجتماعي في البلدان الهشة والمتأثرة بالكوارث، فضلًا عن مبادرات أخرى مثل مبادرة «فرص العمل الخضراء» ومبادرة «مستقبل العمل».

ولمنظمة العمل الدولية باع طويل في تقديم عدد من مبادرات التعاون في مجال التنمية في شتى بقاع العالم. فاعتبارًا من عام ٢٠١١ قدمت إلى شمال أفريقيا ما يزيد عن ٥٠ مليون دولار أمريكي في مساعدات التنمية لدعم الحكومات والشركاء الاجتماعيين للنهوض بفرص العمل اللائق[١].

واختارت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة للأمم المتحدة في تشرين الأول /أكتوبر ٢٠١٤ تشغيل الشباب باعتباره النموذج الأولي للمبادرات القائمة على حشد قدرات الأمم المتحدة والأطراف العالمية الفاعلة والملتزمة بتقديم وظائف أكثر وأفضل للشباب. والمبادرة العالمية لتوفير فرص العمل اللائق للشباب هي أولى الجهود من نوعها الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة والرامية إلى النهوض بتشغيل الشباب حول العالم. وتجمع هذه المبادرة الموارد العالمية المهولة مع قدرة الأمم المتحدة وكبار الشركاء العالميين على الدعوة للاجتماع بغية تعظيم فعالية الاستثمارات في تشغيل الشباب ومساعدة الدول الأعضاء على إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام٢٠٣٠.

ومن الشروط الضرورية لوضع السياسات المناسبة لتشغيل الشباب تقييم سوق العمل والتحديات/ الظروف الاجتماعية التي تواجه الشباب في بحثهم عن عمل لائق. وإجراء هذا التقييم في شمال أفريقيا؛ حيث تبلغ البطالة أعلى معدلاتها عالميًا أمر يكتسب أهمية خاصة.

منهجية التقرير

يقدم هذا التقرير تحليلًا لحالة عمالة الشباب في ستة بلدان وهي مصر والمغرب وتونس والجزائر وموريتانيا والسودان. وأُعد التقرير على هيئة بحث معلومات أساسية لتقديمه أمام المؤتمر المزمع عقده بعنوان «تشغيل الشباب في شمال أفريقيا» (مؤتمر تشغيل الشباب)، الذي تعقده منظمة العمل الدولية في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧ في جنيف. وأهداف مؤتمر تشغيل الشباب في شمال أفريقيا هي:

- تقييم الإنجازات والتقدم المحرز في سبيل العمل اللائق في شمال أفريقيا اعتبارًا من ٢٠١١، (من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والمساعدة الفنية المقدمة من منظمة العمل الدولية)؛
- استعراض سياق تشغيل الشباب بعد مرور أكثر من خمس سنوات على ثورات ٢٠١١ العربية (التي أثرت على بعض بلدان المنطقة)، بما في ذلك التحديات والفرص الحالية والمنظورة؛
- التأكيد على توجهات استراتيجية لتنمية التعاون والمساعدة الفنية المقدمة لتشغيل الشباب في شمال افريقيا؛
- اعتماد «خارطة طريق لعمالة الشباب» خاصة بشمال أفريقيا.

وجُمعت البيانات لأغراض هذا التقرير على أساس إطار بحثي تفصيلي اشتمل على مجموعة من المؤشرات الرئيسية التي تقيس الظروف الاقتصادية والاجتماعية والخاصة بالحوكمة (إطار المؤشرات).

ويستند إطار المؤشرات بدوره إلى مؤشرات العمل اللائق الخاصة بمنظمة العمل الدولية (انظرILO ٢٠١٣a)، وهي عبارة عن مجموعة من المؤشرات الإطارية الإحصائية والقانونية الموجهة إلى قياس العمل اللائق. وتم تعديل هذه المؤشرات وفقا للأولويات التي حددتها «الدعوة لاتخاذ الإجراءات»[٢] الصادرة عن منظمة العمل الدولية عام ٢٠١٢، والتوجيه الصادر عن منظمة الدولية لتحليل معلومات سوق عمل الشباب (انظرILO ٢٠١٣c)، الذي راجعه الفريق البحثي لاحقا بناء على البيانات المتوفرة. وفي الحالات التي لم تتوفر بيانات بشأنها استخدم الفريق البحثي مؤشرات بديلة ومصادر ذات صلة. وتشكل البيانات التي جُمعت من خلال هذه العملية أساسًا لهذا التقرير.

---

١ ركز برنامج منظمة العمل الدولية في شمال أفريقيا اعتبارًا من عام ٢٠١١ على النهوض بفرص التشغيل وحماية أكثرها ضعفا، وتمكين الناس والمجتمعات من خلال تقوية الحوار الاجتماعي، وتعزيز سيادة القانون (بما في ذلك معايير العمل الدولية).

٢ كانت البيانات تخص ما يلي: سياسات العمالة والسياسات الاقتصادية والقابلية للاستخدام، وسياسات سوق العمل، وروح تنظيم المشاريع، والحقوق لصالح الشباب في العمل (ILO ٢٠١٢a).

وقد تمت معايرة البيانات التي جمعها الفريق في ظل بيانات مماثلة من البلدان المتوسطة الدخل/ الناشئة حسب تعريفها في منظمة العمل الدولية (ILO 2017a، ص. ٣٣-٣٤)[٣]. ومن الجدير بالذكر أيضا أن توافر البيانات ونوعيتها يظل من القيود الكبيرة على دراسة من هذا النوع. فقد كشف المشروع البحثي عن فجوات كبيرة وتباين شاسع في كمية البيانات المتوفرة عن كل بلد من بلدان الدراسة ونوعيتها.

النتائج الأساسية للتقرير

تمثل النتائج الرئيسية التي خرج بها هذا التقرير أهمية قصوى لتحدي تشغيل الشباب على النحو المبين فيما يلي:

لا تزال شمال أفريقيا متأثرة بالمستويات غير المستدامة لبطالة الشباب والمشاركة الاقتصادية المتدنية. وعلى الرغم من أن النمو قد انتعش مرة أخرى في السنتين الماضيتين، لا تزال معدلات البطالة متأخرة عنه. والكثافة المتدنية للتشغيل في شمال أفريقيا ليست بظاهرة جديدة، ولن تتمكن السياسات الموجهة «فقط» إلى زيادة النمو على الأرجح من إحراز مستوى من استحداث الوظائف يتوافق مع الضغوط الديمغرافية.

نوعية الوظائف مهمة بدورها بقدر أهمية توافر هذه الوظائف. وتظل البطالة الجزئية والطابع غير الرسمي والوظائف غير المستقرة واقع لأغلبية متزايدة من القوة العاملة الشابة. فتطول الصفوف بأعداد كبيرة من الشباب في انتظار وظائف القطاع العام (ما يزيد الوضع حيرة)، والذين لديهم الاستعداد للتخلي عن الرواتب الأعلى في العمل الخاص في نظير درجة أفضل من الأمان وظروف عمل أفضل بإمكانهم أن يصلوا إليها في وظائف القطاع العام.

يتأثر الشباب بدرجة أكبر مقارنة بالفئات العمرية الأخرى بالقصور في تطبيق المعايير الوطنية والدولية على سوق العمل. والشباب هم الأكثر عرضة للممارسات غير العادلة بل وغير المقبولة في بعض الأحيان التي يشهدها سوق العمل. فلا غنى عن التشريعات الوطنية التي تواكب واقع الاقتصادات الحديثة والمتسقة مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات والتي تنص على سلطات التفتيش والإنفاذ وكذلك على المفاوضة الجماعية والحوار الاجتماعي حتى تتمكن البلدان من تحسين حياة شبابها في العمل.

عدم التوافق بين التعليم العام والفني و المهني والتدريب من ناحية واحتياجات الاقتصادات الحالية والمستقبلية في شمال أفريقيا. أحرز تقدم كبير في المنطقة في زيادة الالتحاق بالتعليم بما في ذلك معدلات التحاق الإناث. ولكن لا يزال الأشخاص الحاصلين على تعليم أفضل هم الأكثر بطالة بين الشباب. وتستخدم عبارة «مفارقة الجنسين في شمال أفريقيا والشرق الأوسط» للتعبير عن تحقيق الشابات مستويات أعلى من التعليم وكونهم مع ذلك أكثر عرضة للبطالة وعدم النشاط الاقتصادي.

والشابات على وجه خاص يواجهن تحد في أسواق العمل في شمال أفريقيا. فعلى الرغم من ارتفاع مستويات التعليم بين النساء في المنطقة، فإن فرصهن في المجال الاقتصادي لا تزال محدودة. وتواجه النساء معدلات بطالة أعلى بكثير في معظم بلدان المنطقة ولديهن معدلات مشاركة أقل في سوق العمل

وجود أوجه تباين ملحوظة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. تمثل الاقتصادات الريفية تجزئة ملحوظة لسوق العمل للنساء؛ إذ تعمل النساء في أغلب الأحيان لحسابهن الخاص في الزراعة بينما يعمل الرجال الريفيون في أغلب الأحيان أجراء في مهن خلاف الزراعة. وبالإضافة إلى ذلك فإن العمل في الاقتصادات الريفية عادة ينطوي على عدد ساعات طويلة ولا يقابله أجر كافٍ. وعلى هذا تظل الاقتصادات الريفية مهمة للأوضاع العامة للنمو الاقتصادي والعمالة في تلك البلدان.

٣ تستخدم فئة «البلدان الناشئة» بالتبادل مع فئة «البلدان المتوسطة الدخل» لأغراض هذا البحث، وذلك وفقا لتعريف البنك الدولي (انظر تعريف البلدان المتوسطة الدخل في البيانات المفتوحة للبنك الدولي، http://data.worldbank.org/income-level/middle-income).وتقسم هذه الفئة فرعيا إلى «بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط» و«بلدان الدخل المتوسط الأدنى» (للاطلاع على قائمة كاملة بها، انظر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (UN/DESA) ٢٠١٤ص. ١٤٣). ومن بين البلدان الستة التي خضعت للدراسة في هذا التقرير، تصنف الجزائر وتونس من بين بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط بينما تصنف البلدان الباقية بوصفها بلدان الدخل المتوسط الأدنى.

٢. الشباب والتشغيل في شمال أفريقيا

النمو الاقتصادي

أثر تدني النمو الاقتصادي على البلدان الخاضعة للدراسة في الفترة التي سبقت عام ٢٠١١ وفي أعقاب حراك ٢٠١١، وكان له أثر على أسواق العمل في المنطقة. وأثرت الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ وزعزعة الاستقرار السياسي وبرامج إصلاح المالية العامة وتراجع أسعار النفط والسلع الأساسية مؤخرا على أكبر الاقتصادات في المنطقة (Dimova, Elder and Stephan ٢٠١٦، ص. ٥). الشكل ١ فيما يلي يوضح معدل نمو الناتجي المحلي الإجمالي في البلدان موضع الدراسة على امتداد الفترة ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥. ويبين الشكل أن البلدن التي مرت بفترات انتقالية سياسية كانت هي الأشد تأثرًا: ففي تونس مثلا انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى سالب أو -١,٩ في المائة في عام ٢٠١١، بينما تقلص معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر من٥,١ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ١,٨ في المائة في عام ٢٠١١. وفي الآونة الأخيرة، أثر انخفاض أسعار السلع الأساسية في المنطقة على المُصدرين من المنطقة (الجزائر وموريتانيا) بينما يثقل دعم الطاقة على معدلات نمو مستوردي النفط (مصر والمغرب).ويظل النمو في تونس بطيئًا - إذ تأثر قطاع السياحة فيها تأثرًا بالغًا بسبب النزاعات والتوترات الجغرافية السياسية (ILO ٢٠١٧a، ص. ١٦).

الشكل ١: نمو الناتج المحلي الإجمالي (سنويًا ٪) وفقا لأسعار السوق بناء على العملة المحلية الثابتة. تستند المجاميع إلى الدولار الأمريكي الثابت عن عام٢٠١٠

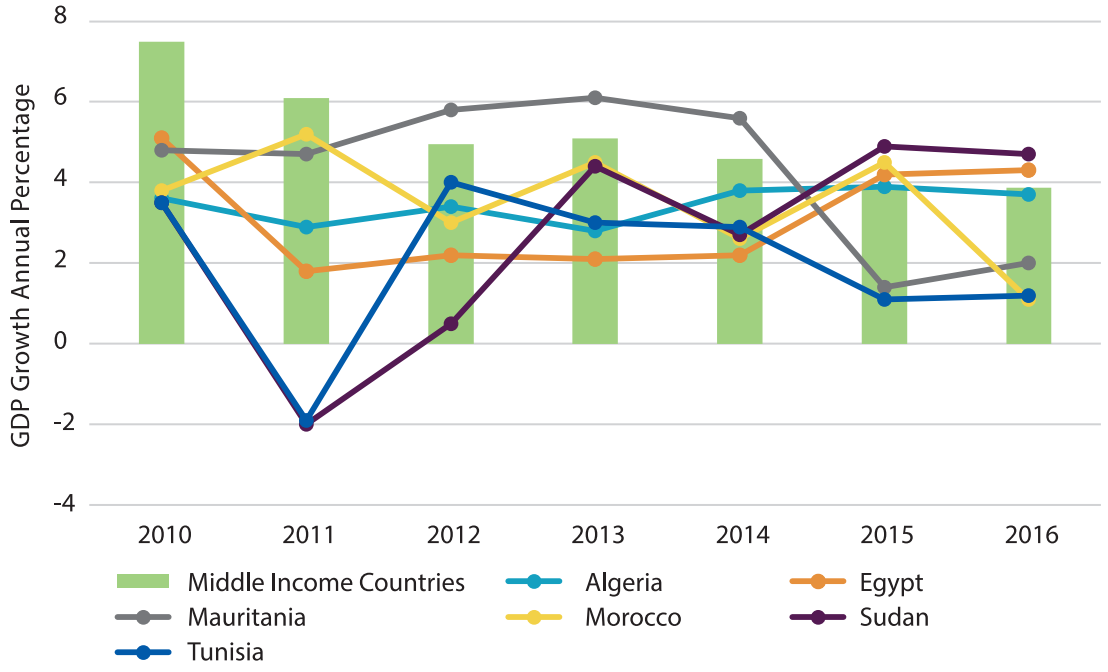

المصدر: البيانات المفتوحة للبنك الدولي

يوضح الجدول ١ الناتج المحلي الإجمالي للفرد في البلدان الستة الخاضعة للدراسة، بينما يبين الجدول ٢ التضخم ومؤشر أسعار الاستهلاك في بلدان الدراسة، متخذًا من عام ٢٠١٠ سنة الأساس.ومن بين بلدان الدراسة الجزائر وتونس هما الأقرب للقياس المعياري للناتج المحلي الإجمالي للفرد في البلدان المتوسطة الدخل في عام ٢٠١٥ (٤٨٠٠.١ دولار أمريكي)؛ بينما كانت مصر والمغرب هما الأقرب للقياس المعياري للناتج المحلي الإجمالي للفرد في بلدان الدخل المتوسط الأدنى (٢٠٠١.٨ دولار أمريكي)؛ في حين تقع السودان وموريتانيا أدنى من عتبة القياس المعياري في بلدان الدخل المتوسط الأدنى (البيانات المفتوحة للبنك الدولي).

الجدول ١: الناتج المحلي الإجمالي للفرد (القيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة)، ٢٠١٠ - ٢٠١٥

البلد	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الجزائر	٤٤٧٣,٥	٥٤٤٧,٤	٥٥٨٣,٦	٥٤٩١,٦	٥٤٨٤,١	٤٢٠٦,٠
مصر	٢٦٦٨,٠	٢٨١٦,٧	٣٢٢٦,١	٣٢٦٤,٥	٣٣٦٥,٧	٣٦١٤,٧
موريتانيا	١٢٠٧,٨	١٤٠٢,٧	١٣٨٥,٠	١٤٥٧,٨	١٣٧١,٠	-
المغرب	٢٨٥٧,٧	٣٠٦٦,٥	٢٩٣١,٤	٣١٤١,٧	٣١٨٦,٦	٢٨٧٨,٢
السودان	١٤٢١,٥	١٥٩٦,٤	١٨٠٦,٥	١٨٧١,١	٢٠٨٧,٧	٢٤١٤,٧
تونس	٤١٧٦,٦	٤٢٩١,٩	٤١٧٩,٥	٤٢٤٨,٩	٤٣٢٨,٩	٣٨٧٢,٥

المصدر: البيانات المفتوحة للبنك الدولي

الجدول ٢: التضخم ومؤشر أسعار الاستهلاك، ٢٠١٠-٢٠١٥

البلد	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الجزائر	سنة الأساس	١٠٤,٥	١١٣,٨	١١٧,٥	١٢٠,٩	١٢٦,٧
مصر	سنة الأساس	١١٠,١	١١٧,٩	١٢٩,٠	١٤٢,١	١٥٦,٨
موريتانيا	سنة الأساس	١٠٥,٦	١١٠,٩	١١٥,٤	١١٩,٥	١٢٠,١
المغرب	سنة الأساس	١٠٠,٩	١٠٢,٢	١٠٤,١	١٠٤,٦	١٠٦,٢
السودان	سنة الأساس	١٢٢,١	١٦٧,٨	٢١٨,٠	٢٩٨,٥	٣٤٩
تونس	سنة الأساس	١٠٣,٥	١٠٨,٩	١١٥,٢	١٢٠,٩	١٢٦,٧

المصدر: البيانات المفتوحة للبنك الدولي

يمكن أن تعزى بعض الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي للفرد إلى ارتفاع معدلات التضخم في البلدان التي كانت الأكثر تأثرًا بأحداث عام ٢٠١١، وعليه فربما لا تعبر هذه النسب عن نمو حقيقي. ويوضح الجدول أن البلدان في المنطقة باستثناء المغرب شهدت تضخمًا مكونا من رقمين على مدار الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥.

وتنوعت القطاعات الرئيسية التي شهدت نموا في الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المنطقة. ويوضح الشكل ٢ نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع - الزراعة والخدمات والصناعة - فضلا عن القياس المعياري مقارنة بالبلدان المتوسطة الدخل عن الفترة ذات الصلة. وباستثناء تونس كان نمو الناتج السنوي في قطاع الصناعة في جميع بلدان المنطقة أدنى من المتوسط في البلدان المتوسطة الدخل في عام ٢٠١٥. وعلى العكس كان نمو الناتج السنوي في قطاع الزراعة الذي يستخدم عددا كبيرا من الأشخاص في المنطقة، ولكنه يشكل نسبة متراجعة في الاقتصادات الوطنية، أعلى في جميع بلدان المنطقة مقارنة بمتوسط البلدان المتوسطة الدخل في عام ٢٠١٥. أما في قطاع الخدمات وهو أكبر مستخدم للشباب في معظم البلدان فقد شهدت بلدان المنطقة نموًا في حدود المتوسط تقريبا. وقد يرجع النمو المرتفع بثبات في قطاع الخدمات في موريتانيا مقارنة بالبلدان الأخرى الخاضعة للدراسة إلى نمو البلد منطلقة من قاعدة دنيا من نصيبها في الخدمات. وفي الآونة الأخيرة هذا الانحسار المتواضع لمعدلات البطالة في المنطقة مقارنة بتوقعات النمو القوي يعكس على الأرجح المساهمة الدنيا لبعض القطاعات الكثيفة العمالة في النمو مثل السياحة فضلا عن الإنفاق العام المتدني نتيجة للتسويات المالية (ILO 2017a، ص. ١٧).

الشكل ٢: نمو الناتج السنوي في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات (نسب مئوية)، ٢٠١٠-٢٠١٥ [٤]

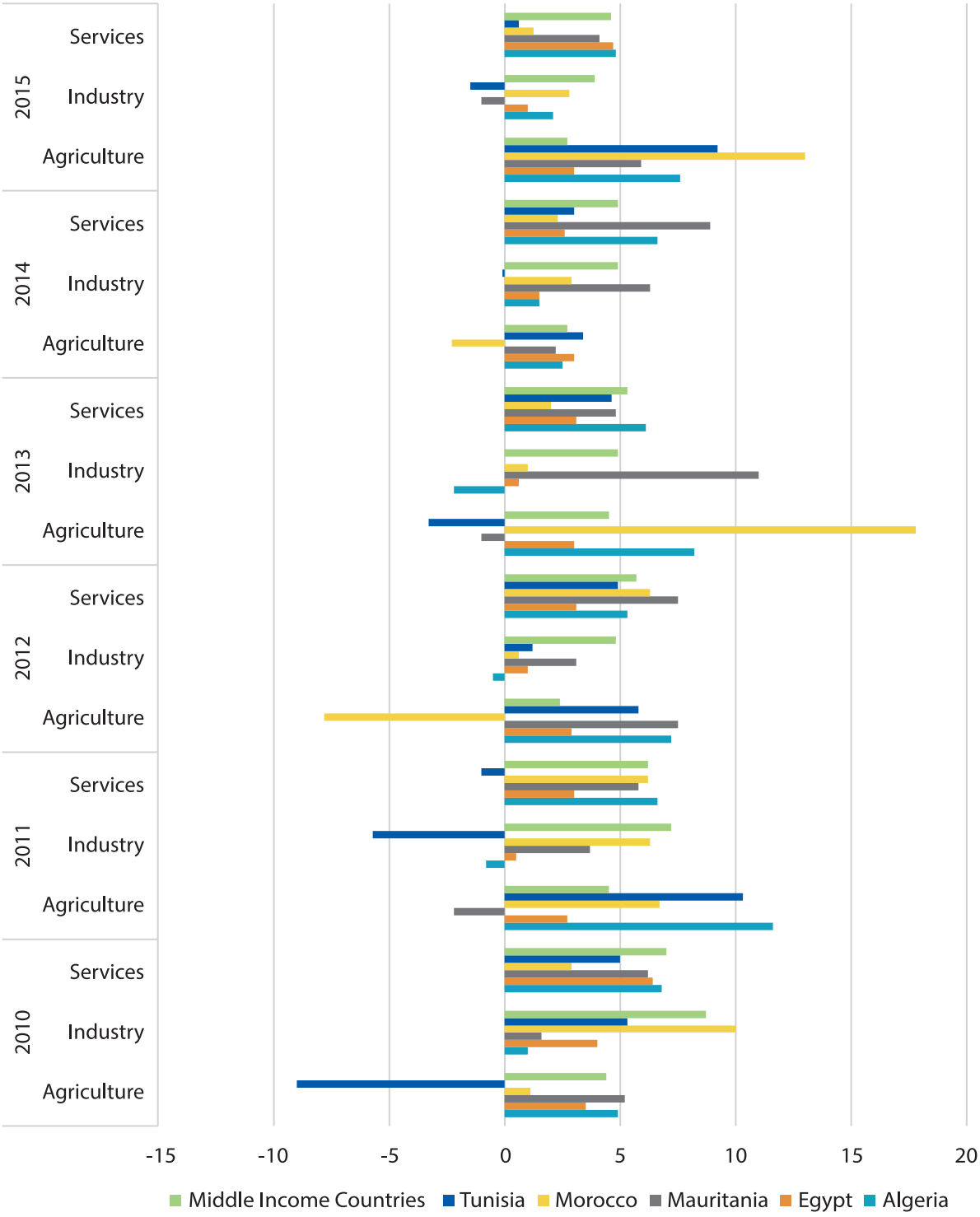

المصدر: البيانات المفتوحة للبنك الدولي؛ ولم تتوافر بيانات عن السودان.

٤ يقيس هذا الرسم البياني معدلات النمو السنوي للقيمة المضافة من الزراعة والخدمات والصناعة بناء على العملة المحلية الثابتة.وتستند المجاميع إلى دولار الولايات المتحدة الثابت وفقا لعام ٢٠١٠. ويقاس نمو الاقتصاد بالتغيير في حجم ناتجه أو في الدخول الفعلية لسكان البلد.ويقدم نظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة عام ٢٠٠٨ ثلاثة مؤشرات منطقية لحساب النمو وهي: حجم الناتج المحلي الإجمالي، والدخل المحلي الإجمالي الحقيقي والدخل القومي الإجمالي الحقيقي.وحجم الناتج المحلي الإجمالي عبارة عن مجموع القيمة المضافة، بعد قياسه بأسعار ثابتة، حسب الأسر والحكومة والصناعات التي تعمل داخل الاقتصاد.ويمثل الناتج المحلي الإجمالي مجمل الإنتاج المحلي بصرف النظر عن تحصل الدخل من مؤسسات محلية أو أجنبية.

وكان تدني النمو الاقتصادي وضعف مكاسب الإنتاجية يعني أن التقدم الذي أحرز في التخفيف من حدة فقر العمال في المنقطة قد شهد ركودًا. فبينما شهدت معدلات العمال الفقراء بين الشباب في الفترة ١٩٩١-٢٠١٢ انخفاضًا بمقدار النصف تقريبا لم يشهد هذا المعدل سوى انخفاض طفيف للغاية اعتبارًا من عام ٢٠١٢، ويقدر عدد من يعيشون في فقر متوسط أو فقر مدقع بواحد من بين كل أربعة شاب عامل في المنطقة (ILO ٢٠١٧a، ص. ٤٢؛ ILO ٢٠١٦ ، ص. ٨).

بشكل عام، تتباين البيانات الخاصة بانتشار الفقر في المنطقة، أخذا في الاعتبار اختلاف مستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد.ويلاحظ تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٦ أن نسبة الأشخاص الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد في المغرب تبلغ ١٥,٦ في المائة (ما يساوي ٥٠٩٠ نسمة) في حين يعيش ١٢,٦ في المائة آخرين بالقرب من الفقر المتعدد الأبعاد (٤١١٥ نسمة)[٥]. وفي السودان كانت النسبة المقدرة للأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني ٤٦,٥ في المائة. ومصادر البيانات غير موحدة عبر المنطقة وتوجد بعض الفجوات فيها على مستوى المعلومات، ما يحد من إمكانية المقارنة.

الخصائص الديموغرافية

تتراوح نسبة السكان الشباب في البلدان المختارة بين ١٦ في المائة و٢٠ في المائة من إجمالي عدد السكان في كل منها. ويعني النمو السكاني السريع على مدار العقد المنصرم تراجع نصيب الشباب في خمسة بلدان من الستة التي خضعت للدراسة في الفترة ما بين عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠١٥. وتراجعت الفئة العمرية ١٥إلى ٢٤سنة بقرابة٧نقاط مئوية في الجزائر، ٤ نقاط مئوية في مصر، و٣ نقاط مئوية في المغرب ونقطتين مئويتين في تونس.

الجدول ٣: نصيب الشباب (١٥-٢٤) من مجموع السكان (نسب مئوية)، حسب البلد، ٢٠٠٥ و٢٠١٠ و٢٠١٥

	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
الجزائر	٢٣,٠	٢٠,٧	١٦,٦
مصر	٢١,٦	٢٠,٣	١٧,٤
موريتانيا	٢٠,٠	١٩,٧	١٩,٤
المغرب	٢٠,٣	١٩,٢	١٧,٤
السودان	١٩,٤	١٩,٣	٢٠,١
تونس	٢٠,٧	١٨,٧	١٥,٥

المصدر: ادارة الامم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ٢٠١٧

ويوضح الشكل ٣ إجمالي نسب الإعالة، التي تُعرف على أنها نصيب الأشخاص المعالين، بين سن صفر إلى ١٤ سنة مقسوم على سن ٦٥ (٦٥+)، من إجمالي عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥إلى ٦٤ سنة، وذلك عن بلدان المنطقة الخاضعة للدراسة. ويتبين من الشكل أن بعض البلدان قد وصلت إلى نقطة تحول في خصائصها الديمغرافية.وقد أدت نسب الإعالة المنحسرة منذ سبعينيات القرن العشرين إلى استحداث عائد ديمغرافي لصالح بلدان شمال أفريقيا.فاتسمت هذه البلدان بنمو القوى العاملة، وزيادة المدخرات، والنمو الاقتصادي السريع، ولكن هذه الفرصة السانحة في طريقها للانتهاء في مصر مع بداية ارتفاع نسب الإعالة فيهما. ولذا سيلزم تزويد الشباب في الوقت الحالي بفرص عمل مناسبة لكي يتمكنوا من دعم السكان الذين يكبرونهم في السن في النصف الثاني من القرن الحادي والعشرين.

٥ استنادًا إلى بيانات دليل الفقر المتعدد الأبعاد التي تحدد أوجه الحرمان المتعددة والمتداخلة التي تعاني منها الأسر على صعيد الأبعاد الثلاثة وهي التعليم والصحة ومستوى المعيشة، ويستخدم درجة حرمان قوامها ٣٣,٣ ٪ للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء.وعادة ما يكون عدد الأشخاص الذين يعيشون في الفقر المتعدد الأبعاد أكبر من عدد من يعانون من فقر الدخول.

الشكل ٣: إجمالي نسب الإعالة (نسب السكان ما بين سن صفر إلى ١٤ سنة و٦٥+ في كل١٠٠ نسمة في الفئة العمرية التي تتراوح أعمارها بين ١٥ إلى ٦٤ سنة)

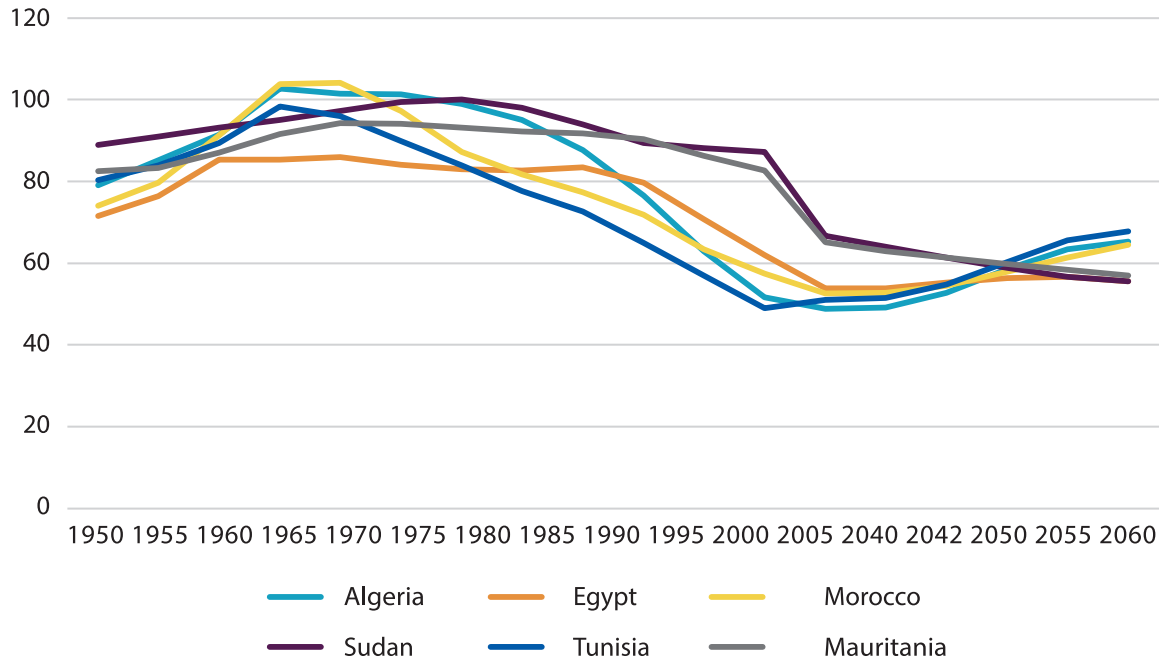

المصدر: *United Nations, World Population Prospects, ٢٠١٧ Revision.*

التحصيل العلمي

ميل المزيد من الشباب إلى الانخراط في التعليم الثانوي والعالي من المحددات الأساسية عامة لتراجع معدلات مشاركة الشباب في القوى العاملة. وأحرز تقدم ملحوظ في المنطقة في زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم، بما في ذلك معدلات التحاق الإناث بالتعليم (انظر الجدول ٤). ومن المفارقات مع ذلك أن ارتفاع مستويات التعليم في المنطقة لم يؤدي إلى زيادة فرص النساء في الفضاء الاقتصادي (Shalaby ٢٠١٤، ص. ١). وبعبارة أخرى، لا تعني بالضرورة معدلات التحصيل العلمي العالية التي تحققها نساء هذه البلدان تحسين فرصهن في الانتقال بنجاح إلى سوق العمل. وفي تلك المناطق تتجاوز معدلات التحاق الإناث بالتعليم الجامعي معدلات الرجال، ولكن حتى تاريخه لم يترجم تحصيل التعليم العالي إلى تحسين الالتحاق بسوق العمل (ILO ٢٠١٥a، ص. ١٩).

الجدول ٤: نسب الالتحاق الإجمالية[٦] (نسب مئوية، لكلا الجنسين)

	٢٠٠٥			٢٠١٠			٢٠١٥ (أو أحدث سنة تتوافر بياناتها)		
	الإعدادي	الثانوي	العالي	الإعدادي	الثانوي	العالي	الإعدادي	الثانوي	العالي
الجزائر	١٠٧,٧٥	٧٨,٧٨	٢٠,٧٦	١١٥,٤٦	٩٧,١٧	٢٩,٨٤	١١٦,١٥	٩٩,٨٦ (٢٠١١)	٣٦,٩٢
مصر	١٠٠,٣	--	٢٩,٧٢	١٠٧,١١	٧١,٥	٣٠,٩	١٠٣,٩٣ (٢٠١٤)	٨٦,١ (٢٠١٤)	٣٦,٢٣
موريتانيا	٩٠,٧٥	٢٢,٢٥	٢,٩٣	٩٦,٣	٢٠,٣٣	٤,٤٣	١٠٢,٤٥	٣٠,٦	٥,٤٧ (٢٠١٣)
المغرب	١٠٥,٠٣	٤٩,٨٤	١١,٧٢	١١٢,٢٨	٦٢,٦٩	١٤,٤١	١١٤,٧	٦٩,٠٦ (٢٠١٢)	٢٨,١٤
السودان	٦١,٩٨	٣٧,٥٣	١١,٧٣	٦٩,٩	٤١,١٨	١٤,٩٩	٧٠,٤ (٢٠١٣)	٤٢,٧ (٢٠١٤)	١٦,٣٢ (٢٠١٤)
تونس	١١١,٧٥	٨٤,٨	٣١,٨٣	١٠٧,٢٣	٩٠,٤٣	٣٥,١٧	١١٤,١٧	٨٨,٢	٣٤,٦

المصدر: البيانات المفتوحة للبنك الدولي (مستخلصة من معهد اليونسكو للإحصاء).

وتتسم أسواق العمل في المنطقة بثبات ارتفاع معدلات البطالة فيها بين الشباب المتعلم، على الرغم من أن أغلب العاطلين في المتوسط هم الذين لم يحصلوا سوى مستوى أدنى من التعليم.وبعبارة أخرى، ترتفع نسبة الشباب الحاصلين على تعليم عالي ويعانون من البطالة عن نسبة الشباب الحاصلين على تعليم أدنى ويعانون من البطالة، ولكن بشكل عام يعاني عدد أكبر من الشباب من الحاصلين على تعليم أدنى من البطالة (Subrahmanyam and Castel ٢٠١٤، ص. ٣). ففي مصر على سبيل المثال بلغت معدلات البطالة بين الشباب الحاصلين على تعليم أساسي١٤,٩ في المائة، مقارنة بالحاصلين على تعليم إعدادي حيث بلغت معدلاتها ٣٧,٥ في المائة، بينما بلغ معدل البطالة بين الشباب الحاصلين على تعليم متقدم ٥٦,٧ في المائة (ILOSTAT). ويوضح الجدول ١٢ أن البطالة بلغت أعلى معدلاتها بين خريجي المرحلة الثانوية والتعليم الجامعي في مصر وتونس والسودان.أما البطالة في الجزائر والمغرب فقد بلغت أعلى معدلاتها بين الحاصلين على تعليم إعدادي فقط.

٦ نسب الالتحاق الإجمالي عبارة عن نسبة إجمالي الالتحاق بين السكان المنتمين إلى فئة عمرية التي تماثل رسميا مستوى التعليم المبين بصرف النظر عن السن.وقد تتجاوز نسبة١٠٠٪ نتيجة لإدراج الطلاب فوق السن وتحت السن نتيجة لدخول المدارس في سن مبكرة أو متأخرة ونتيجة للالتحاق بنفس الصف المدرسي أكثر من مرة. وتشير نسب الالتحاق الإجمالي إلى طاقة كل مستوى من مستويات نظام التعليم، ولكن قد تعكس النسبة العالية وجود عدد كبير من الأطفال فوق السن في كل مرحلة بسبب تكرار الالتحاق بها أو الالتحاق بها في سن متأخر، أكثر من تعبيرها عن نظام تعليمي ناجح.

الجدول ٥: البطالة حسب مستوى التحصيل العلمي (٪ من إجمالي البطالة)

البلد	المستوى التعليمي	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الجزائر	تعليم إعدادي	..	٥٥,٧	..	..	..	..
	تعليم ثانوي	..	١٨,٥	..	..	..	..
	تعليم جامعي	..	٢٣,١	..	..	..	..
مصر	تعليم إعدادي	٣,٥	٧,٥	٨,٧	٤,١	..	..
	تعليم ثانوي	٥٣,٢	٥٠	٥١,٩	٤٧,١	..	..
	تعليم جامعي	٣٩,٧	٣٢,١	٣٣,٢	٣١,١	..	..
المغرب	تعليم إعدادي	٥١,١	٤٩,٢	٥٠,١	..	..	..
	تعليم ثانوي	٢١,٧	٢٤	٢٣,٣	..	..	..
	تعليم جامعي	١٧,٥	١٨,٣	١٨,٥	..	..	..
السودان	تعليم إعدادي		٢١,٥				
	تعليم ثانوي		٢١,٦				
	تعليم جامعي		٣٨,٨				
تونس	تعليم إعدادي	٢٤,١	٢٢,٤	..	..	..	..
	تعليم ثانوي	٣٩,٤	٤٢,٥	..	..	..	..
	تعليم جامعي	٣٢	٣٠,٩	..	..	..	..

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية؛ ولم تتوافر بيانات موريتانيا.

قد تؤدي العديد من العوامل دورًا في معدلات البطالة المرتفعة بين المتعلمين. وقد يكون لهؤلاء الشباب آمال عريضة في الحصول على نوع معين من العمل، وقد يحصلون كذلك على آليات لدعمهم (مثل الأسرة) ما يتيح أمامهم إطالة فترة البحث عن وظيفة أو «الانتظار» حتى يحصلون على وظيفة تناسب طموحاتهم. وعلاوة على ذلك وببساطة ربما لا تتوافر وظائف للحاصلين على تعليم عالٍ لأن الشركات غير قادرة على تطوير هذه المناصب (أو تطورها فيما ندر)، أو بسبب وجود عدم توافق بين المهارات التي يحصلها الشباب صاحب التعليم العالي وتلك التي تبحث الشركات عن توافرها. وفي دراسة تشمل بعض بلدان منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط تبين لمؤلفيها (Dimova, Elder and Sephan ٢٠١٦) على سبيل المثال أن أغلب العاطلين كانت لديهم توقعات غير واقعية عن الحصول على عمل في القطاع العام، وأن أغلب الطلاب في المنطقة كانوا راغبين في العمل في وظائف يمكن وصفها بأنها تستلزم مهارات عالية. وبالمثل يوثق برسوم (٢٠١٦) استصواب شباب الخريجين في مصر العمل في وظائف القطاع العام. ويؤكد هذا مجددا على عدم التوافق بين طموحات الشباب وظروف الطلب في المنطقة. ويرى إلدر وكرينغ (Elder and Kring ٢٠١٦) أن ارتفاع معدلات البطالة بين النساء الحاصلات على تعليم عالٍ قد تتأثر بالعدد المحدود للمهن «المقبولة» لتعمل فيها النساء في المنطقة، مثل وظائف الإدارة العمومية والتدريس وقطاع الرعاية الصحية.

المشاركة الاقتصادية والتشغيل

تواصل البطالة في بلدان شمال أفريقيا ارتفاعها ومن المتوقع أن تصل إلى١٢ في المائة في عام٢٠١٧، حيث تراجعت تراجعا هامشيا من ١٢,١ في المائة في عام ٢٠١٦ (ILO ،٢٠١٧a، ص. ١٧)[٧]. ولذا فإن المكاسب التي تحققت عند خفض البطالة من ذروتها التي وصلت١٥في المائة إلى حوالي١٠,٣ في المائة بين ٢٠٠٠ و٢٠١٠ قد جرت عكس مسارها جزئيًا (المرجع السابق). ويوضح الجدول ٦ إجمالي معدل البطالة في مختلف بلدان الدراسة (لجميع الأشخاص البالغين ١٥ سنة فأكثر وهم جزء من القوة العاملة)، ويبين الجدول أن معدلات البطالة في البلدان التي مرت بفترات انتقالية سياسية قد تأثرت تأثرًا بالغًا (وسلبيًا) من جراء القلاقل السياسية. ففي تونس ومصر على سبيل المثال زاد إجمالي معدل البطالة زيادة ملحوظة في الفترة ما بين ٢٠١٠ و٢٠١١ .(ILOSTAT)وعلى العكس من ذلك تناقص إجمالي معدل البطالة بالفعل في المغرب والجزائر المجاورتين لهما على مدار تلك الفترة.وفي الآونة الأخيرة، ارتفعت معدلات البطالة ارتفاعًا طفيفًا في الجزائر والمغرب (ما يعكس جزئيًا انخفاض الأسعار الدولية للسلع الأساسية) ولكنها تراجعت في مصر وتونس (ILOSTAT). ومع ذلك تظل البطالة على امتداد المنطقة بأسرها أعلى من متوسط معدلات البطالة في البلدان المتوسطة الدخل بشكل ملحوظ (هي المعدلات التي تراوحت ما بين ٥ إلى٦,٢ في المائة في الفترة (٢٠١٤-٢٠١٦). (ILOSTAT)

الجدول ٦: إجمالي معدل البطالة (جميع الأشخاص البالغين١٥سنة فأكثر، نسب مئوية) ٢٠١٠-٢٠١٦

البلد	المؤشر الخاص بسوق العمل	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الجزائر	معدل البطالة	١٠,٠	٨,٤	٩,٦	٨,٣	١٠,٦	-	١٠,٢
	معدل البطالة بين الإناث	١٩,١	١٧,٢	١٧,٠	١٦,٣	١٧,١	-	١٨,٣
	معدل البطالة بين الذكور	٨,١	١٠,٠	١١,٠	٩,٨	٩,٢	-	٨,٢
مصر	معدل البطالة	٩	١٢	١٢,٧	١٣,٢	١٣,٢	١٢,٩	-
	معدل البطالة بين الإناث	٢٢,٦	٢٢,٧	٢٤,١	٢٤,٢	٢٤,٧	٢٤,٢	-
	معدل البطالة بين الذكور	٤,٩	٨,٩	٩,٣	٩,٩	٩,٧	٩,٤	-
موريتانيا	معدل البطالة	-	-	١٠,١	-	-	-	-
	معدل البطالة بين الإناث	-	-	١٢,٦	-	-	-	-
	معدل البطالة بين الذكور	-	-	٨,٦	-	-	-	-
المغرب	معدل البطالة	٩,١	٨,٩	٩	٩,٢	٩,٧	٩,٧	٩,٤
	معدل البطالة بين الإناث	٩,٦	١٠,٢	٩,٩	٩,٦	١٠,٣	-	١٠,٩
	معدل البطالة بين الذكور	٨,٩	٨,٤	٨,٧	٩,١	٩,٥	-	٨,٩
السودان	معدل البطالة	١٧,٨	١٨,٨	-	-	-	-	-
	معدل البطالة بين الإناث	-	٣٢,١	-	-	-	-	-
	معدل البطالة بين الذكور	-	١٣,٣	-	-	-	-	-
تونس	معدل البطالة	١٣,١	١٨,٣	١٧,٦	١٥,٩	-	١٥,٢	١٥,٥
	معدل البطالة بين الإناث	١٨,٩	٢٧,٤	٢٥,٦	٢٣	-	٢٢,٢	٢٣,١
	معدل البطالة بين الذكور	١٠,٩	١٥	١٤,٦	١٣,٣	-	١٢,٥	١٢,٥

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية

٧ تعتبر منظمة العمل الدولية البلدان الآتية بلدان «شمال أفريقيا»: الجزائر ومصر وليبيا والمغرب والسودان وتونس وغرب الصحراء.ويتناول التقرير مجموعة مختلفة بعض الشيء من البلدان، إذ يستبعد كل من ليبيا وغرب الصحراء من سياقه، ويدرج موريتانيا.

وتأثر الشباب والنساء على وجه الخصوص بهذه الظروف الصعبة لسوق العمل ويرجح أن يمثل توفير الوظائف اللائقة لهم تحديا متوسط الأجل تواجهه بلدان الدراسة. وفي عام ٢٠١٦ بلغ معدل البطالة بين الشباب في المنطقة ٢٩,٣ في المائة، مسجلا ثاني أعلى معدل للبطالة في جميع المناطق (ILO a٢٠١٦، ص٥). وتأثر هذا الوضع على وجه الخصوص بالقلاقل السياسية التي شهدتها شمال أفريقيا في عام ٢٠١١ وفي أعقابه. ويوضح الشكل ٤ على سبيل المثال زيادة معدل البطالة بين الشباب زيادة مهولة في تونس في الفترة ما بين ٢٠١٠ و٢٠١١، فارتفعت من ٢٩,٤ في المائة إلى ٤٢,٣ في المائة، وفي مصر فزادت من ٢٤,٩ في المائة في عام٢٠١٠ إلى ٢٩,٧ في المائة في عام ٢٠١١. وفي الآونة الأخيرة حدث بعض التحسن الطفيف في الأرقام الإقليمية ويرجع هذا التحسن إلى التحسينات التي شهدتها تونس والجزائر، التي على الرغم منها لا تزال البطالة بين الشباب مرتفعة ارتفاعا حرونا. وعلى النقيض من ذلك زادت معدلات البطالة بين الشباب في البلدان المتوسطة الدخل من ١٣,٦ في المائة عام ٢٠١٤ إلى ١٣,٨ في المائة عام ٢٠١٦. يوضح الشكل ٥ نسبة الشباب إلى الكبار في معدلات البطالة في بلدان الدراسة (عن السنوات التي تتوفر مجموعتي البيانات فيها).

الشكل ٤: معدلات البطالة بين الشباب (نسبة مئوية)[٨]، ٢٠١٠-٢٠١٥

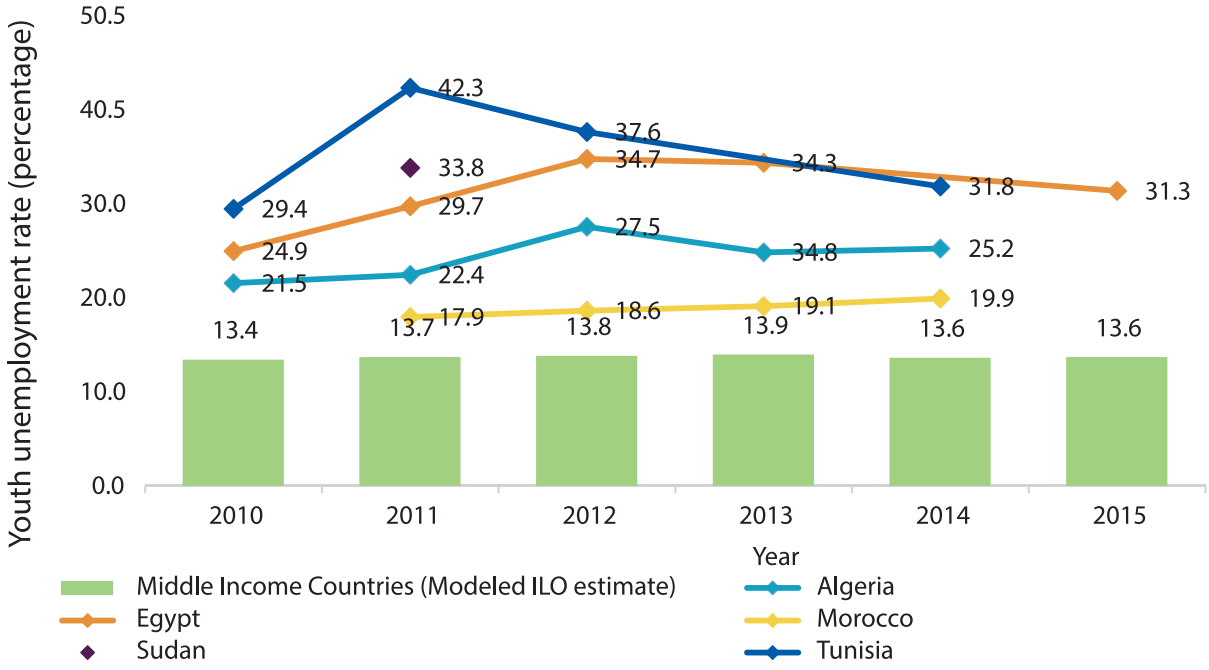

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية؛ولم تتوافر بيانات خاصة بموريتانيا عن تلك السنوات.

٨ يوضح معدل البطالة عدد العاطلين عن العمل بصفتهم نسبة مئوية من القوى العاملة ذات الصلة، أي للأشخاص البالغين ١٥ سنة فأكثر في هذه الحالة.ويمثل إجمالي معدل البطالة الأشخاص العاطلين عن العمل بصفتهم نسبة مئوية من إجمالي القوى العاملة، بينما تمثل معدلات البطالة بين الذكور والإناث أعداد الرجال والنساء العاطلين عن العمل بصفتهم نسبة من القوى العاملة للذكور والإناث على التوالي.

الشكل ٥: نسبة الشباب إلى الكبار في معدلات البطالة، ٢٠١٠-٢٠١٥

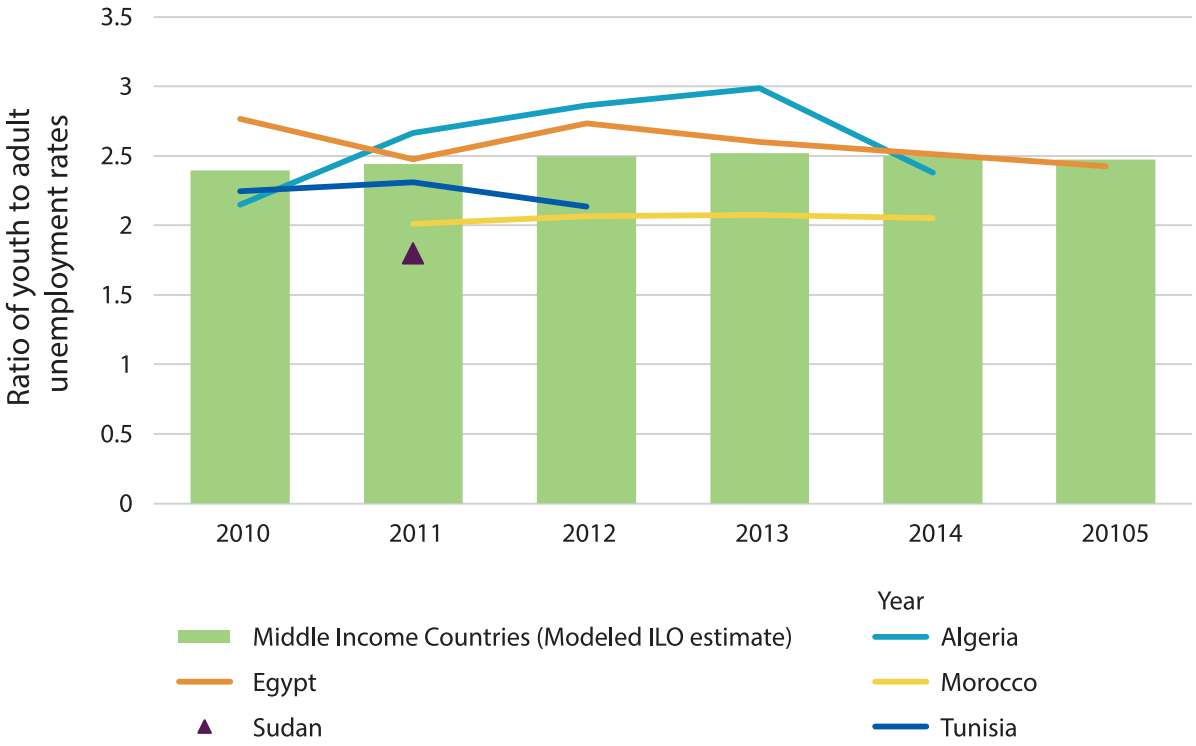

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية والبيانات المفتوحة للبنك الدولي

تكتسب هذه التفاوتات بأهمية إضافية عند النظر في الاتجاهات الديمغرافية الإقليمية.فتتسم معظم بلدان المنطقة بقوة عاملة متنامية وبكبر نصيب الشباب من إجمالي عدد السكان (الجدول٦). ولذا سيكون من الضروري توفير فرص عمل مناسبة للشباب لدعم ما يبدو أنه سيكون القسم الأكبر من السكان في وقت لاحق من هذا القرن. وستترتب على الامتناع عن ذلك آثار كبيرة فيما يتعلق بالتماسك الاجتماعي في بلدان المنطقة، وقد يكثف من الضغوط التي يعاني الشباب منها وتدفعهم إلى الهجرة بحثًا عن فرص اقتصادية.

وشهدت نسبة العمالة إلى عدد السكان العالمية، التي تقيس نصيب السكان في عمر العمل ممن يعملون، تراجعًا منتظمًا على مستوى العالم لعدة أسباب تتجاوز مجرد ردات الفعل للدورات الاقتصادية (ILO ٢٠١٥a، ص. ١٣). ويصدق هذا القول في المتوسط على بلدان الدراسة وفي جميع أنحاء المنطقة (ILO ٢٠١٥a، ص. ١٠). ومع ذلك من الجدير بالذكر أن نسبة العمالة من الشباب إلى عدد السكان في جميع بلدان الدراسة (بقدر توافر البيانات) أدنى من متوسط نسبة العمالة من الشباب إلى عدد السكان في البلدان المتوسطة الدخل، بينما تعبر نسبة العمالة إلى عدد السكان المتدنية إجمالًا في المنطقة تعبيرًا دقيقًا عن تدني نسبة العمالة من الشابات إلى عدد السكان للغاية (المرجع السابق). وفي الواقع وعلى مستوى المنطقة أقل من واحد من بين كل أربعة أشخاص من الشباب يعملون. وأحد الأسباب التي يعزى إليها تدني نسبة العمالة إلى عدد السكان في شمال أفريقيا هو بالطبع زيادة الالتحاق بالتعليم (حسبما يرد في النقاش لاحقًا).

الجدول ٧: نسبة العمالة إلى عدد السكان (نسب مئوية)، ٢٠١٠-٢٠١٥

البلد	المؤشرات الفرعية، أساليب حساب البيانات	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الجزائر	نسبة العمالة إلى عدد السكان، الفئة العمرية١٥-٢٤، الإناث (٪) التقديرات الوطنية	٥,٦٠	٥,٧٠	..	..	٥,٠٠	..
	نسبة العمالة إلى عدد السكان، الفئة العمرية١٥-٢٤، الذكور (٪) التقديرات الوطنية	٣٧,٨٠	٣٣,٧٠	..	..	٣٣,٣٠	..
مصر	نسبة العمالة إلى عدد السكان، الفئة العمرية١٥-٢٤، الإناث (٪) التقديرات الوطنية	..	..	..	٨,٦	..	..
	نسبة العمالة إلى عدد السكان، الفئة العمرية١٥-٢٤، الذكور (٪) التقديرات الوطنية	..	..	..	٣٤,٤	..	..
موريتانيا	معدلات المشاركة في القوة العاملة، النساء (٪)			٢٨,٨			
	معدلات المشاركة في القوة العاملة، الرجال (٪)			٦٣,٩			
المغرب	نسبة العمالة إلى عدد السكان، الفئة العمرية١٥-٢٤، الإناث (٪) التقديرات الوطنية	١٥,٩	١٥,٢	١٤	١٣,٩	..	..
	نسبة العمالة إلى عدد السكان، الفئة العمرية١٥-٢٤، الذكور (٪) التقديرات الوطنية	٤٣,٥	٤٢	٤٠,٢	٣٧,٨	..	..
السودان	نسبة العمالة لى عدد السكان، الفئة العمرية١٥-٢٤، الإناث (٪) التقديرات الوطنية		١١,٤				
	نسبة العمالة لعدد السكان، الفئة العمرية١٥-٢٤، الذكور (٪) التقديرات الوطنية		٢٨,٩				
تونس	نسبة العمالة لى عدد السكان، الفئة العمرية١٥-٢٤، الإناث (٪) التقديرات الوطنية	..	..	١٣,٣٠	..	..	..
	نسبة العمالة إلى عدد السكان، الفئة العمرية١٥-٢٤، الذكور (٪) التقديرات الوطنية	..	..	٣٠,٣٠	..	..	..

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية، ولم تتوافر بيانات خاصة بموريتانيا.

ومع ذلك قد يظل الشباب في شمال أفريقيا غير نشط لأسباب أخرى خلاف مواصلة التعليم. فالتفاوت بين الجنسين وشعور العمال بالإحباط[٩] وموسمية العمل من الأسباب الأساسية الأخرى. ويهدف معدل الأشخاص خارج دائرة التشغيل والتعليم والتدريب الذي يقيس عدد الشباب الذين لا يعملون ولا هم في التعليم ولا يحصلون على تدريب إلى تركيز الانتباه على نصيب الشباب الذي لا يعمل لأسباب أخرى خلاف الالتحاق بالتعليم (لرعاية الأسرة مثلا أو لرعاية الأطفال) فضلًا عن الشباب الذي ليس لديه عمل ويبحث عنه، أي الشباب العاطل عن العمل[١٠]. ويوضح الجدول ٨ فيما يلي معدلات الأشخاص خارج دائرة التشغيل والتعليم والتدريب في بلدان الدراسة (متى توافرت البيانات).

الجدول ٨: نصيب الشباب الذين لا يعملون ولا هم في التعليم (خارج دائرة التشغيل والتعليم والتدريب) (نسب مئوية)، ٢٠١٠-٢٠١٥

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الجزائر	٢٤,٥	٢٦	٢٢,٧	٢١,٥	٢٢,٨	٢١,٢
مصر		٣٢,١	٣١,٦	٢٧,٩		٢٦,٩
المغرب						٢٨,٨٤
السودان		٦٢,٧				
تونس				٢٥,٤		

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية والبيانات المفتوحة للبنك الدولي؛ ولم تتوافر بيانات خاصة بموريتانيا. لحساب معدل الأشخاص خارج دائرة التشغيل والتعليم والتدريب في المغرب، انظر البنك الدولي ٢٠١٥، ص.٧.

باستثناء الجزائر، سجلت جميع البلدان المدرجة في الجدول ٨ معدلات أشخاص خارج دائرة التشغيل والتعليم والتدريب أعلى من القياس المعياري للبلدان المتوسطة الدخل البالغ ٢٣ في المائة. وفي هذا السياق أيضا يتضاءل معدل الإناث خارج دائرة التشغيل والتعليم والتدريب أمام نصيب الشباب خارج دائرة التشغيل والتعليم والتدريب. وبلغت معدلات الذكور للإناث من الشباب خارج دائرة التشغيل والتعليم والتدريب في الجزائر في عام ٢٠١٥ نسبة ١٠,٨ في المائة مقارنة بنسبة ٣٢,١ في المائة، بينما كانت نسبتها في مصر ١٨,٩ للذكور مقارنة بنسبة ٣٥,٢ للإناث[١١]. وعند المقارنة بمعدل الأشخاص خارج دائرة التشغيل والتعليم والتدريب في البلدان المتوسطة الدخل في عام ٢٠١٥، فقد بلغت نسبة الذكور حوالي ١٦,١ في المائة بينما بلغت نسبة النساء قرابة ٣٠ في المائة (استخرجت البيانات من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية؛ واضطلع المؤلفون بحساب النسب المئوية بناء على بيانات ٤٤ بلد). وفي شمال أفريقيا تصنف الشابات في فئة الأشخاص خارج دائرة التشغيل والتعليم والتدريب أساسا لأنهن غير نشطات ولسن ملتحقات بالتعليم.ولكن أعداد الشباب

٩ الشباب المحبط هو الشباب الذي تخلى عن البحث عن وظيفة بسبب شعوره باليأس من سوق العمل.وعلى المستوى الإحصائي، لا يعمل الشباب الذي يعاني من الإحباط بالرغم من أنه متاح للعمل ولكنه لا يبحث عنه لأحد الأسباب الآتية: عدم معرفة كيفية الحصول على عمل أو مكانه؛ عدم القدرة على العثور على عمل يتوافق مع مهاراته؛ وعدم إسفار محاولات البحث عن عمل فيما مضى عن شيء؛ والشعور بأنه صغير جدا على العثور على عمل؛ والشعور بعدم وجود وظائف متوفرة في المنطقة (انظرElder ٢٠١٥).

١٠ يدمج هذا المؤشر فئتين مختلفتين وهما: الأفراد العاطلين وغير العاملين خلاف الطلاب؛ وتنشأ هذه الفئات نتيجة لمحددات متمايزة وتستجيب إلى سياسات مختلفة (Elder, ٢٠١٥). ومن الجدير بالذكر أيضا أنه على الرغم من كون تعريف الشاب عادة على أنه الشخص البالغ من العمر ١٥ إلى ٢٤ سنة، يمتد الحد الأقصى لهذا المدى العمري إلى ٢٩ سنة في العديد من قياسات الأشخاص خارج دائرة التشغيل والتعليم والتدريب وغيرها من المسوح الخاصة بالانتقال من الدراسة إلى العمل.وهذا بمثابة اعتراف بالحقيقة القائلة إن بعض الشباب يظل في التعليم إلى ما بعد سن ٢٤ سنة.

١١ من الجدير بالذكر أن مسح الانتقال من الدراسة إلى العمل الذي تجريه منظمة العمل الدولية احتسب معدل الأشخاص خارج دائرة التشغيل والتعليم والتدريب في مصر عند ٣٣,٩ في المائة (ويبلغ معدل الأشخاص خارج دائرة التشغيل والتعليم والتدريب للشباب ١٤,٨ في المائة بينما يبلغ بين الإناث ٥٤,٤ في المائة) على أساس المسحين اللذين أجريا في عام ٢٠١٢ وعام ٢٠١٤. وفي تونس في عام ٢٠١٣، بلغ معدل الأشخاص خارج دائرة التشغيل والتعليم والتدريب ٣٢,٢ في المائة (بلغ معدل الشباب خارج دائرة التشغيل والتعليم والتدريب ٢٢,٥ بينما بلغ معدل الشابات ٤٢,٣ في المائة (انظرDimova, Elder, and Stephan ٢٠١٦، ص. ٢٥).

على العكس من ذلك موزعة توزيعا منتظما بين العاطلين غير الطلاب وفئة غير النشطين خلاف الطلاب (Dimova, Elder and Stephan ٢٠١٦، ص.٢٤-٢٥). وبشكل عام تثير هذه الأرقام الخاصة بالأشخاص خارج دائرة التشغيل والتعليم والتدريب القلق على وجه الخصوص لأن عدم النشاط في مرحلة مبكرة في الحياة له أثر سلبي على القابلية للتشغيل، والكسب في المستقبل، والوصول إلى وظائف عالية الجودة (ILO ٢٠١٦c، ص. ٣٠).

وقبل الانتقال إلى مناقشة أنماط النمو الاقتصادي الإقليمية تجدر الإشارة إلى أن مقارنة معدلات البطالة بين البلدان قد تعطي معلومات مضللة أو على الأقل غير مكتملة عن صحة الاقتصاد وفرص سوق العمل المرتبط به المتاحة أمام الشباب. ففي شمال أفريقيا لا ترتفع معدلات البطالة بين الشباب وحسب، بل تتسم نوعية الوظائف المتاحة للشباب بأنها رديئة. ويمكن رصد هذا الأمر من خلال مؤشرين. أولًا وكما نبين في الفرع المقبل لم يشهد معدل الفقراء من العمال بين الشباب تراجعًا ملحوظًا منذ عام ٢٠١٢. ويوضح هذا: (أ) انتشار المكاسب المتدنية أو العمال لحسابهم الخاص من أصحاب الدخول المتدنية المرتبطة بعملهم؛ و(ب) انتشار البطالة الجزئية المرتبطة بالزمن (ILO ٢٠١٣b). وبالإضافة إلى ذلك توضح البيانات الخاصة بالطابع غير الرسمي في العمل التي نناقشها فيما يلي أن حتى أولئك الشباب الذين يعملون في أعمال مدفوعة الأجر أكثر عرضة وجه الخصوص للعمل غير المستقر.

إنتاجية العمال

بشكل عام تتسم البلدان في المنطقة بتدني نمو إنتاجيتها (Dimova, Elder and Stephan ٢٠١٦، ص. ١١). وترتفع إنتاجية العمل في الجزائر وتونس مقارنة بمتوسط إنتاجية العمل في بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط التي بلغت ٩٧٥٠.٠٥٧ دولار أمريكي في عام ٢٠١٥. وكان لبلدان أخرى إنتاجية مرتفعة مقارنة بمتوسط الإنتاجية في بلدان الدخل المتوسط الأدنى التي بلغت ٣٤٣٣.٣١ دولار أمريكي في عام ٢٠١٥.

الجدول ٩: إنتاجية العمل بالدولار الأمريكي (الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص في عمل)، ٢٠١٠-٢٠١٥

البلد	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الجزائر	١١٦٦٥	١١٧٧٠	١٢٠٤٢	١١٧٥٣	١٢١٢٧	١٢٤٤٤
مصر	٤٨٤٨	٥٠٤١	٥٠٨١	٥٠٩٨	٥١١٩	٥١٩٦
موريتانيا	٣١٤٤	٣١٩٢	٣٢٥٩	٣٣٤٩	٣٤٦٤	٣٤٤٢
المغرب	٧٢٤٤	٧٤٥٥	٧٦٥٨	٧٩٤١	٨٠٥٨	٨٢٥٥
السودان	٤٢٩٥	٤١٠١	٣٩٠٣	٣٩١٩	٣٩٢٩	٤٠١٥
تونس	١٢١٧٧	١٢٤٤٠	١٢٤٨٧	١٢٤٧٥	١٢٦٩١	١٢٥٦١

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية[١٢]

وتوضح بعض البراهين التطبيقية أن التركيز على القطاعات المتدنية الإنتاج وأهمها تنمية قطاع الزراعة قد يمثل استراتيجية فعالة موجهة لقطاع بعينه للنهوض بعمالة الشباب ولا سيما في البلدان المتوسطة الدخل. ومع ذلك قد يمثل هذا التركيز خطر تشجيع نمو الوظائف متدنية الأجر ورديئة النوعية فيظل تركز الشباب في الوظائف متدنية الإنتاج في المنطقة تحديًا كبيرًا يواجه هدف تحسين نوعية الوظائف (O'Higgins ٢٠١٧، ص. ٢٩).

١٢ بناء على الناتج لكل عامل (الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الثابتة لدولارات الولايات المتحدة الأمريكية لعام ٢٠٠٥) -- تقديرات منظمة العمل الدولية تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠١٦.

منظور النوع الاجتماعي

يعبر مؤشر المساواة بين الجنسين[١٣] في بلدان المنطقة عن بعض الحواجز الاقتصادية التي تواجه العمل بأجر. ويعكس أيضًا بعض الاتجاهات الاجتماعية والثقافية المقلقة الأخرى في بلدان الدخل المتوسط الأدنى في المنطقة مثل الزواج المبكر والولادات لدى المراهقات. وتحد هذه العوامل أيضا من مشاركة النساء في سوق العمل.

الجدول ١٠: مؤشر التفاوت بين الجنسين في بلدان المنطقة

مؤشر التنمية البشرية التصنيف في عام ٢٠١٥	البلد	مؤشر التفاوت بين الجنسين2015		وفيات الأمومة (الوفيات لكل100ألف ولادة حية)	الولادات لكل ١٠٠٠امرأة في عمر ١٥-١٩ سنة	نصيب النساء من المقاعد البرلمانية	نسبة الإناث الحاصلات على تعليم ثانوي	نسبة الذكور الحاصلين على تعليم ثانوي
		القيمة	التصنيف					
83	الجزائر	0.429	94	140	10.6	25.7	34.1	35.7
111	مصر	0.565	135	33	51.9	2.2	54.5	68.2
157	موريتانيا	0.626	147	602	78.6	22.2	11.1	23.5
١٢٣	المغرب	0.494	113	121	31.7	15.7	25.7	33.2
١٦٥	السودان	0.575	140	311	74	31	13.7	18.8
٩٧	تونس	0.289	58	62	6.8	31.3	37.5	49.9

المصدر: البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة، مؤشر التفاوت بين الجنسين، ٢٠١٦.

يوضح الجدول السابق أن درجات مؤشر التفاوت بين الجنسين والتصنيفات التابعة له تتباين تباينا ملحوظًا بين بلدان المنطقة. فالقيم الخاصة بمؤشر التفاوت بين الجنسين في كل من تونس والجزائر تضعهما في مصاف البلدان ذات التنمية البشرية العالية، في حين تصنف مصر والمغرب باعتبارهما من البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة. بينما تقع موريتانيا والسودان بين البلدان ذات التنمية البشرية المتدنية.

ولدى شمال أفريقيا في المتوسط ثاني أكبر فجوة بين الجنسين في العالم على صعيد البطالة، إذ تأتي الدول العربية قبلها (ILO ٢٠١٧a، ص. ١٧). ومن المتوقع أن يبلغ معدل البطالة بين النساء (وليس فقط الشابات) في عام ٢٠١٧ قرابة ٢٠ في المائة أو ما يقرب من ضعف معدل البطالة بين الذكور (ILO ٢٠١٧ a، ص١٧). وبلغت معدلات البطالة بين الإناث قرابة ضعف معدلاتها بين الذكور في الجزائر ومصر وتونس في السنوات الأخيرة التي توافرت بياناتها. والمغرب استثناء أساسي إذ تتقارب معدلات البطالة فيها بين بالذكور والإناث (يبلغ معدل البطالة بين الإناث ١٠,٩ في المائة مقابل معدل البطالة بين الذكور البالغ ٨,٩ في المائة في عام ٢٠١٦)، ومع ذلك زاد معدل البطالة بين الإناث زيادة هامشية في السنوات الأخيرة. ولا تعكس السودان ولا موريتانيا بدورهما نفس النمط الذي تزيد فيه معدلات البطالة بين الإناث زيادة استثنائية، ولكن لا تتوافر لدينا بيانات حديثة تخص البلدين. ومقارنة بالبلدان المتوسطة الدخل الأخرى لا تزال معدلات البطالة بين الإناث تواصل ارتفاعها باستمرار في البلدان قيد الدراسة.وفي الفترة ما بين ٢٠١٤ و٢٠١٦ بلغت معدلات البطالة بين الإناث في البلدان المتوسطة الدخل بلدان الدخل المتوسط الأدنى ٦ في المائة (ILOSTAT).ومع ذلك تعاني الشابات من أعلى معدلات البطالة في المنطقة، فيتحملن بذلك الأثر «السلبي المزدوج» وهو النوع الاجتماعي والعمر (Elder and Kring, ٢٠١٦).

١٣ ومؤشر التفاوت بين الجنسين عبارة عن مؤشر مركب يقيس خسارة الإنجاز على ثلاثة أبعاد من التنمية البشرية - وهي الصحة الإنجابية والتمكين وسوق العمل - من جراء التفاوت بين الجنسين.

ولا يعبر التفاوت الكبير بين الإناث والذكور في معدلات البطالة سوى تعبيرًا جزئيًا عن الصعوبات التي تواجهها النساء في سوق العمل. حيث تظل معدلات مشاركة الشبات في القوى العاملة[١٤] في حدود ١٦,٦ في المائة في شمال أفريقيا. وعلى العكس من ذلك بلغت هذه المعدلات ٣٧,٨ في المائة في بلدان الدخل المتوسط الأدنى و٥٦,٢ في المائة في بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط (ILOSTAT). وبلغت معدلات مشاركة الشابات في القوى العاملة في شمال أفريقيا ٣٠,٢ نقطة مئوية أدنى من معدلها المماثل للشباب (ILO ٢٠١٦، ص. ١٩).

الجدول ١١: معدلات مشاركة الشابات في القوى العاملة حسب المنطقة لعامي ١٩٩٧ و٢٠١٦

المنطقة	المنطقة دون الإقليمية	معدل المشاركة في القوى العاملة ١٩٩٧ (٪)		معدل المشاركة في القوى العاملة ٢٠١٦ (٪)	
		المجموع	إناث	المجموع	إناث
أفريقيا	شمال أفريقيا	٣٧,٠١	٢١,١	٣١,٨٧	١٦,٦
	منطقة أفريقيا جنوب الصحراء	٥٣,٩٤	٥٠,٦	٥٤,٢٦	٥١,٦
الأمريكتان	أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي	٥٥,٦٥	٤١,٧	٤٩,٨٣	٤٠,١
	أمريكا الشمالية	٦٢,٤٩	٥٩,٩	٥٢,٣٠	٥١,٢
الدول العربية		٣٣,٠٦	١٣,٩	٣٠,٦٤	١٣,٥
آسيا والمحيط الهادئ	شرقي آسيا	٦٩,٧٣	٦٩,٤	٥١,٤٠	٥٠,٠
	جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ	٥٦,٥٤	٤٩,٧	٥١,٣٠	٤٣,٨
	جنوب آسيا	٤٨,٢٤	٢٩,٠	٣٧,٢٥	٢٠,١
أوروبا وآسيا الوسطى	شمال وجنوب وغرب أوروبا	٤٧,٦٨	٤٣,٦	٤٤,٣٨	٤١,٩
	أوروبا الشرقية	٤٢,١٤	٣٨,٧	٣٥,٦١	٣١,٠
	أسيا الوسطى وغرب آسيا	٤٧,٤٦	٣٦,٦	٤٣,٢٧	٣٢,٤
العالم		٥٥,٠	٤٦,٢	٤٥,٧	٣٧,١

ويبين الشكل ٦ أن الفارق بين معدلات المشاركة في القوى العاملة بين الشباب والشابات في بلدان الدراسة مرتفع للغاية.وشأنها شأن النمط العالمي تُظهر البيانات الخاصة ببلدان المنطقة تراجع معدلات مشاركة الشباب من الجنسين في الفترة ما بين ٢٠١٠ و٢٠١٥ ILO ٢٠١٧.

١٤ يقيس هذا الجدول القوة العاملة بصفتها نسبة من السكان في سن العمل.

الشكل ٦: الفجوة بين الجنسين في معدلات المشاركة في القوى العاملة (معدلات الذكور مطروح منها معدلات الإناث، نقاط مئوية)، ٢٠١٠-٢٠١٦

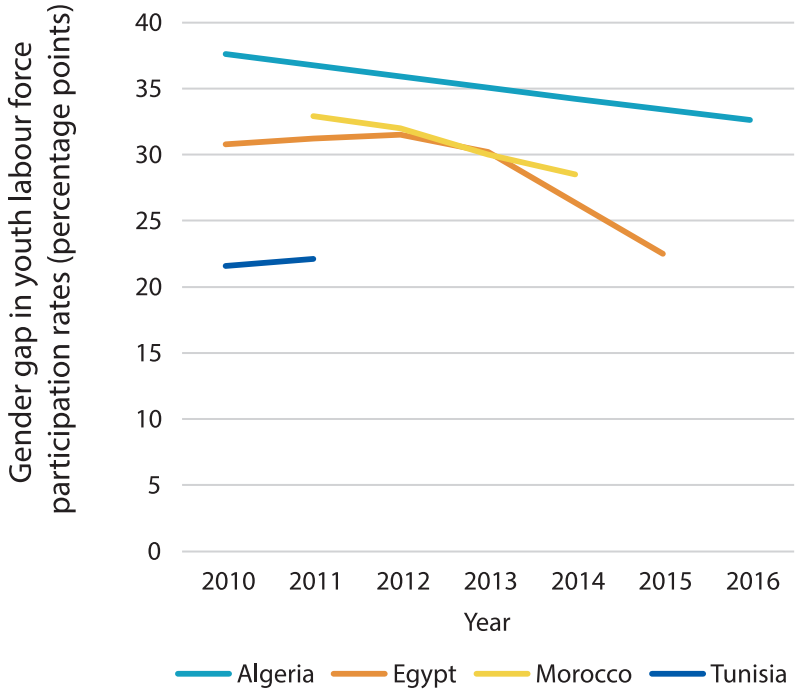

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية؛ ولم تتوافر بيانات عن السودان ولا موريتانيا.

العمل للحساب الخاص

ويوضح الجدول ١٠ معدلات العمل للحساب الخاص في بعض بلدان الدراسة (أي نصيب الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص أو يعملون في منشآت بالغة الصغر بداية من أصحاب المنشأة وحتى الأشخاص المستخدمين استخدامًا كاملًا)[١٥]. وتبين البيانات المتاحة (غير المصنفة حسب الفئة العمرية) ارتفاع الجزائر ارتفاعًا طفيفًا أعلى من القياس المعياري في حالة البلدان المتوسطة الدخل، بينما تقع مصر أدنى من القياس المعياري بقليل. ويعتبر العمل للحساب الخاص آلية فعالة للسياسات للحد من الفقر والنهوض بالحراك الاجتماعي صعودًا عندما يكون مصحوبًا بتشجيع تنظيم المشاريع وتوفير الإرشاد والمعلومات والتدريب للشباب، مع إزالة الحواجز التطبيقية أو المتخيلة التي تعوق إنشاء نشاط تجاري بما في ذلك سهولة الوصول إلى الائتمان ورأس المال من خلال توفير منح صغيرة. وعالميًا يعتبر ٧٥ في المائة من العمال في بلدان الدخل المتوسط الأدنى والبلدان المتوسطة الدخل ممن يعملون لحسابهم الخاص (Burchell, Coutts, Hall and Pye ٢٠١٥، ص. ٥) وتتراوح هذه النسبة بين ٤٠ إلى ٦٠ في المائة في البلدان المتوسطة الدخل. وتجدر الإشارة في هذا الشأن أن العمل للحساب للخاص ليست بالضرورة مسارًا وظيفيًا يختاره الشخص قصدًا؛ إذ يتداخل العمل للحساب الخاص مع الأعمال التي تتسم بالطابع غير الرسمي والوظائف التي تتسم بأكبر قدر من عدم الاستقرار (تناقش هذه المسألة فيما يلي). وبالإضافة إلى ذلك قد يستتر تفشي حالات البطالة الجزئية في بلدان الدخل المتوسط الأدنى والبلدان المتوسطة الدخل وراء أعداد الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص، إذ يمثل العمل للحساب الخاص السبيل الوحيد أمام الشباب لكسب ما يكفيهم للمعيشة (Burchell, Coutts, Hall and Pye ٢٠١٥).

١٥ تعرف المنشآت بالغة الصغر وطنيًا أو هي عبارة عن المنشآت التي يعمل فيها ٣ موظفين أو أقل بدوام كامل.

الجدول ١٢: العمل للحساب الخاص كنسبة مئوية من إجمالي معدلات البطالة، ٢٠١٠-٢٠١٥

البلد	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الجزائر		٣٣	..	٣١	٢٧,٥	..
مصر	٣٧,٨	٣٨,٨	٣٧,٥	٣٨,٩	..	..
المغرب	٥٣,١	٥٣,٩	٥٣,٣	..	..	..
تونس	٣١,٥	٢٨,٨	٢٨,٦	٢٧,٩	..	..

المصدر: البنك الدولي: مؤشر التنمية العالمية (العمل للحساب الخاص)؛ لم تتوافر بيانات خاصة بموريتانيا أو السودان.

العمل غير الرسمي

نوعية الوظائف والطابع غير الرسمي من الانشغالات الكبرى التي تواجه الشباب في شمال أفريقيا. ولم يتم تصنيف البيانات الخاصة بالطابع غير الرسمي والوصول إلى الحماية الاجتماعية حسب العمر في معظم بلدان المنطقة؛ ومع ذلك، تشير الأدلة العالمية إلى أن الشباب والمنضمين من الشباب إلى سوق العمل هم على الأرجح الذين سيواجهون الطابع غير الرسمي وعدم الاستقرار (ILO ٢٠١٦). ويمثل الطابع غير الرسمي ٤٠٪ من الوظائف خلاف الوظائف في مجال الزراعة في شمال أفريقيا، وتبلغ نسب العاملين بعقد عمل في المغرب٣٠ في المائة فقط من العمال، و٤٦ في المائة فقط في تونس، و٥٠ في المائة فقط في مصر (Subrahmanyam and Castel ٢٠١٤، ص.٤). وتعمل قرابة ثلثا النساء في شمال أفريقيا في أعمال غير مستقرة مقارنة بثلث الرجال فقط. وتمثل البيانات الخاصة بالمساهمين الفعليين في برامج معاشات التقاعد قياسًا استرشاديًا جيدًا للطابع غير الرسمي (Gatti et al., ٢٠١١). الجدول ١٣ أحدث البيانات المتوفرة بشأن هذا المؤشر.

الجدول ١٣: المساهمون الفعليون في برامج المعاش التقاعدي في بلدان المنطقة

البلد	المساهمون بصفتهم ٪ من السكان في سن العمل	السنة
مصر	٪٢٩	٢٠٠٩
المغرب	٪١٥,٦	٢٠١١
السودان	٪٢,٨	٢٠٠٨
تونس	٪٤١,٤	٢٠١١

المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية - لا يدرج الجدول سوى البلدان التي تتوافر بياناتها.

التشغيل في المناطق الريفية

يشمل التشغيل في المناطق الريفية العمل للحساب الخاص في التجارة والمنشآت الصغيرة التي توفر السلع والخدمات والعمل لقاء أجر في هذه المنشآت وفي الزراعة (انظرFAO, IFAD, and ILO ٢٠١٠، ص. ٣). وتوجد أوجه تفاوت ملحوظة في جميع أنحاء المنطقة بين المناطق الحضرية والريفية. ويبين الجدول ١٤ السكان في المناطق الريفية في بلدان الدراسة بوصفهم نسبة من إجمالي السكان في عام ٢٠١٥ وعام ٢٠١٦. وفي جميع البلدان بخلاف الجزائر يعيش ما لا يقل عن ثلث إجمالي عدد السكان في مناطق ريفية، وتزيد هذه النسبة عن النصف في السودان ومصر.وعلى هذا تظل الاقتصادات الريفية مهمة للأوضاع العامة للنمو الاقتصادي والعمالة في تلك البلدان.

الجدول ١٤: السكان في المناطق الريفية (نسبة مئوية من إجمالي السكان)، ٢٠١٥-٢٠١٦

البلد	٢٠١٥	٢٠١٦
الجزائر	٢٩,٢٧	٢٨,٧
مصر	٥٦,٨٧	٥٦,٧٨
موريتانيا	٤٠,١٤	٣٩,٥٥
المغرب	٣٩,٨	٣٩,٣٢
السودان	٦٦,١٩	٦٦
تونس	٣٣,٩٦	٣٢,٩٥

المصدر: البيانات المفتوحة للبنك الدولي

تمثل الاقتصادات الريفية تجزئة ملحوظة لسوق العمل في حالة النساء؛ إذ تعمل النساء في أغلب الأحيان لحسابهن الخاص في الزراعة بينما يعمل الرجال الريفيون في أغلب الأحيان أُجراء في مهن خلاف الزراعة. وبالإضافة إلى ذلك فإن العمل في الاقتصادات الريفية عادة ينطوي على عدد ساعات طويلة ولا يقابله أجر كافٍ. فيشكل العمل غير مدفوع الأجر في منشآت الأسرة الزراعية نسبة كبيرة من عمالة النساء غير الرسمية في بعض البلدان - إذ وصل في مصر إلى نسبة ٨٥ في المائة في عام ٢٠٠٥، مقارنة بنسبة ١٠ في المائة في حالة الرجال (المرجع السابق). ويجعل هذا عمل النساء في المناطق الريفية أمر يصعب قياسه للغاية، وعلى هذا يُصنف عدد كبير من النساء الريفيات على أنهن غير نشطات وفقًا لإحصاءات العمالة والمسوح الوطنية. ورواتب النساء بدروها أقل في الاقتصادات الريفية. وعلى مستوى العالم يبلغ الأجر الذي تكسبه النساء في المتوسط تقليديًا قرابة ثلثي الأجر المدفوع للرجال مقابل عمل مماثل (de Pryck and Termine ٢٠١٤). وتشير صعوبات القياس هذه إلى أهمية دراسة «استغلال الوقت» في سياق البلدان النامية (Ringhofer, ٢٠١٣، ص. ١-٣).

ويوضح الجدول ١٥ نصيب العمالة في الزراعة في تلك البلدان (كنسبة من إجمالي العمالة). وكما أسلفنا، هناك تفاوتات واضحة بين الجنسين عند تصنيف هذه المعدلات حسب النوع الاجتماعي. ففي مصر في عام ٢٠١٤، على سبيل المثال بلغ التشغيل في مجال الزراعة نسبة ٢٣,٤٥ في المائة بين الرجال مقارنة بنسبة ٤٣,٢٢ في المائة بين النساء؛ وفي المغرب (٢٠١٢) بلغت النسبة ٣١,٨٨ في المائة بين الرجال و٥٩,٩٤ في المائة بين النساء اللواتي ينخرطن في العمالة الزراعية. وفي الجزائر تشير التقارير إلى ما هو عكس ذلك حيث يبلغ عدد الرجال المنخرطين في الزراعة ثلاثة أضعاف عدد النساء. وقد يرجع هذا إلى صعوبة تسجيل البيانات الخاصة بالنساء في العمالة الريفية (البيانات المفتوحة للبنك الدولي). وللأسف وكما هو الحال بالنسبة لمعظم المؤشرات الأخرى المتعلقة بالتشغيل في المناطق الريفية والتفاوت بين الجنسين، لا توجد بيانات متاحة باستمرار خاصة بهذا المؤشر.

الجدول ١٥: التشغيل في الزراعة (نسبة مئوية من إجمالي التشغيل)، ٢٠١١-٢٠١٥

البلد	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الجزائر	..	..	١٠,٥٨	٨,٧٨	..
مصر	٢٩,١٧	٢٧,٠٦	٢٧,٩٦	٢٧,٥٥	٢٥,٨٤
المغرب	٣٩,٧٦	٣٩,٢	٣٨	٣٧,٢	..
السودان	٤٤,٦	..	..	..	..
تونس	١٦,٢٤	١٧,٠٢	١٥,٣	..	..

المصدر: البيانات المفتوحة للبنك الدولي؛ ولم تتوافر بيانات عن موريتانيا.

وختامًا، تستحق الهجرة من الريف إلى الحضر (التي أصبحت استراتيجية شائعة لكسب العيش في جميع بلدان المنطقة) إشارة موجزة. ففي بلدان الدراسة تحدث الهجرة في أغلب الأحيان بسبب الافتقار إلى الفرص الاقتصادية، وشح الأراضي، والبنى التحتية الرديئة في المناطق الريفية، وافتراض توفر فرص عمل أفضل في مكان آخر، وطرق الاتصال الأفضل. وعلى الرغم من تركيز الاهتمام على أولئك الذين يهاجرون، لا يولى من يبقون في الريف إلا اهتمامًا قليلًا، وفي معظم المناطق يكون أغلبهم من النساء والأطفال. وفي حين تتسم آثار الهجرة بالغموض (فقد يصبح الأمن الغذائي عرضة للخطر على سبيل المثال بسبب نقص التشغيل، ولكن قد يزيد دخل الأسرة نتيجة للتحويلات الخارجية) ومن الجدير بالذكر أن الاغتراب الداخلي للرجال وهجرتهم من المناطق الريفية في بلدان الدراسة ربما يزيد من أعباء العمل المفروضة على النساء.

٣. الحوكمة والمؤسسات والحقوق

مؤسسات سوق العمل والقواعد واللوائح الحاكمة لها ومدى تطبيقها كلها عوامل تؤثر على الأرجح على خبرات الشباب في سوق العمل مقارنة بمن هم أكبر منهم سنًا من العمال. وعادة يكون الشباب إما منضمين جدد أو حديثًا لسوق العمل وبالتالي يكونون أقل استقرارًا في علاقاتهم في العمل. وعلى هذا هم الأكثر عرضة ليصبحوا موضع ممارسات غير عادلة، بما في ذلك حالات الفصل غير المسوغة، وفرض ساعات العمل الزائدة عليهم، أو حصولهم على أجور مجحفة. والشباب هم أيضًا أكثر من نجدهم في أشكال العمل غير الرسمي، حيث قد يحرمون حرمانًا تامًا من حماية القانون - ومن الحد الأدنى للأجور والحد الأقصى لساعات العمل، ومن الحصول على التأمينات الاجتماعية، أو من التمتع ببيئة عمل آمنة وتوفر السلامة للجميع. وتوجد نسبة كبيرة من العاملات في العمل المنزلي غير المدفوع الأجر. والشباب معرضون بدرجة أكبر أيضًا مقارنة بالفئات العمرية الأخرى إلى أشكال العمل غير المقبولة والضارة. وركز الجدل الدائر تاريخيًا بشأن حوكمة أسواق العمل الخاصة بالشباب وأنظمة القوانين والقواعد واللوائح المنظمة لها والتي تشمل مؤسسات سوق العمل على تأثير تلك المؤسسات على عمالة الشباب وبطالتهم. وعلى الرغم من أن بعض المجالات في هذا الجدل لا تزال موضع خلاف، توجد مجالات عامة تشهد قدرا من توافق الآراء (O'Higgins and Moscariello ٢٠١٧, ص. ٣٣).

معايير العمل وقواعده

من الضروري الاعتراف بأن خبرات الشباب في سوق العمل ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالإنفاذ الفعال لمعايير العمل الدولية والوطنية وشمولها (ILO ٢٠١٣d، ص. ٦٩). وينبغي الإحاطة أيضًا بالعلاقة المتداخلة بين سن تشريع العمل والسياسات الاجتماعية والاقتصادية وسياسة العمل. فعلى سبيل المثال على الرغم من أن النص على زيادة الحد الأدنى للأجور أمر مسموح به من منظور اقتصادي ومنظور سوق العمل الأشمل، فربما تترتب عليه آثار سلبية على الشباب من العمال؛ فقد لا ترقى إنتاجية المنضمين الجدد أو حديثًا إلى سوق العمل إلى هذا الحد الأدنى للأجر أو تكون أدنى منه، ما يزيد من الصعوبة التي يواجهها أصحاب العمل في تعيين الشباب. ويمكن أن تخفف الآليات التعويضية المالية أو الاجتماعية من حدة هذه الآثار، بتقليص التكلفة الإجمالية لتشغيل العمال الشباب. ويرى أو هيغينز وموسكاريلو (O.Higgins and Moscariello, ٢٠١٧ ، ص. ٤٣) أن تشريعات حماية العمالة يمكن أن تعمل على التخفيف من الآثار السلبية لزيادة الحد الأدنى للأجور (على تشغيل الشباب).

وتمثل حقوق الشباب ركنًا أساسيًا من أركان أي إجراء تضافري بين الحكومات وغيرهم من أصحاب المصلحة في النهوض بتشغيل الشباب وخصوصًا في الدعوة لاتخاذ الإجراءات الصادرة عن منظمة العمل الدولية (ILO ٢٠١٢a). وتشمل مجالات العمل المستندة إلى نهج قائم على الحقوق كفالة المعاملة المتكافئة لجميع الشباب في العمل، وكفالة إنفاذ قوانين العمل والاتفاقات الجماعية إنفاذًا فعالًا، والنهوض بحقوق الشباب في التنظيم النقابي وحمايتها، وكفالة اضطلاع القانون أو الاتفاق الجماعي بتحديد الحد الأدنى للأجور وإنفاذه بكفاءة وما إلى ذلك. وأبرزت هذه الدعوة كذلك ضرورة إجراء حوار اجتماعي على المستوى الوطني لوضع إطار لسياسات الأجور يراعي السياق الخاص بالشباب، وليتم التوسع في الاتفاقات الجماعية بحيث تشمل العمال الشباب.

وفي المتوسط تتسم أسواق العمل في البلدان الخاضعة للدراسة بأنها مجزأة إلى حد كبير (Assaad ٢٠١٤). ويعني هذا أن المؤسسات تؤثر على مختلف فئات الأشخاص في نفس سوق العمل بشكل مختلف. فعلى سبيل المثال يشارك الرجال بقدر أكبر ويتم تعيينهم بأعداد أكبر ويكسبون دخولًا أكبر مقارنة بالنساء. ويصدق هذا القول في حالة البالغين في مقتبل العمر مقارنة بالشباب، والعمال الذين لديهم وظيفة بالفعل (وهم عادة رجال في منتصف العمر) مستقرون في مناصبهم وهم على الأرجح الذين يستفيدون من التأمينات الاجتماعية، أما المنضمون الجدد (الشباب والباحثون عن الوظائف للمرة الأولى) والنساء عادة ما يكون وضعهم أسوأ (Gatti, et al. ٢٠١٣، ص. ١٤١). ويمكن أن تساعد عملية الحوار الشاملة البلدان على اتخاذ خيارات سياسية صعبة للتغلب على هذه التجزئة والسير قدما نحو عدالة اجتماعية أكبر. ولكن يلزم أن يؤدي الشباب دورا هادفا في هذه العملية.

أصوات الشباب

لا يتوافر قدر كبير من البيانات بشأن دور الشباب في عمليات اتخاذ القرار على المستوى الإقليمي، ولا عن درجة انضمام الشباب إلى النقابات - بما أن عضوية النقابات هي إحدى طرق مشاركة الشباب في الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية. وتشير البحوث التي

أجريت على مشاركة الشباب في السياقات الوطنية موضع الدراسة إلى استمرار عدم تمثيل الشباب إلى حد كبير في المشاركة السياسية والاجتماعية على المستوى الوطنية (الجامعة الأمريكية في بيروت، قيد الطباعة).

والحوار الاجتماعي (أي انخراط العمال وأصحاب العمل والحكومات في عملية اتخاذ القرار بشأن مسائل التشغيل ومكان العمل)[١٦] هو بالطبع أحد المبادئ المؤسسة التي تقوم عليها منظمة العمل الدولية، وعادة تستخدم آليات المفاوضة الجماعية للوصول إلى اتفاقات جماعية تحكم علاقة العمل بين أصحاب العمل والعمال (ILO ٢٠١٣e، ص٥؛ Hayter ٢٠١١، ص. ١). ومن منظور التعددية وحرية التنظيم من شان المنطقة أن تستفيد من التوسع في مؤسسات أسواق العمل وتقويتها، إذ تستند كذلك إلى تاريخ طويل من الحركات الاجتماعية والحوار الاجتماعي. ولا يجدر بنا التعميم بشأن المنطقة في هذا المجال أكثر من أي مجال آخر، إذ تتباين التشريعات الوطنية والممارسات الفعلية تباينًا كبيرًا بين بلد وآخر. ومع ذلك يمكن القول إن بعض النقابات العمالية ومنظمات أصحاب العمل في شمال أفريقيا مقارنة بمناطق أخرى لديها قاعدة تمثيلية أضيق أو خبرات أقل وتعرض أقل للمفاوضات وللحوار الاقتصادي والحوار الاجتماعي المعني بالسياسات. وتتسم العضوية النقابية بأنها أكبر في القطاع العام وفي المنشآت العمومية التي تمت خصخصتها. وعادة ما يفتقد العاطلون عن العمل أو العمال في القطاع غير الرسمي إلى المشاركة بصوتهم في المنظمات النقابية (Gatti et. al. ، ٢٠١٣، ص. ٢٩٠). وبخلاف بعض الاستثناءات الملحوظة، نادرًا ما تستخدم المفاوضة الجماعية والحوار الجماعي المحلي القطاعي على المستوى الثنائي أو الثلاثي في تحديد معايير مهمة ومتفق عليها فيما بين جميع الأطراف (بما في ذلك الحد الأدنى للأجور، والسلامة والصحة المهنيتان، وساعات العمل وغير ذلك). وسوف يطلب من المنظمات العمالية ومنظمات أصحاب العمل التكيف مع الوتيرة المتسارعة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، بداية من وجود سكان من الشباب تبنوا أشكالًا جديدة من التنشئة الاجتماعية والتواصل، ووصولًا إلى اقتصاد عالمي يسرع بخطى حثيثة نحو الدخول في ثورة صناعية جديدة، في أعقاب التقدم التكنولوجي والذكاء الاصطناعي.

تفتيش العمل

ومن الأهمية بما كان احتياج آليات تفتيش العمل إلى تعزيزها بقدر أكبر في بعض بلدان شمال أفريقيا. فعادة تفتقر خدمات التفتيش إلى عدد كاف من الموظفين وتكون غير مجهزة. وتميل إلى التركيز بقدر أكبر على المنشآت الرسمية والكبيرة أو على فرض عقوبات بسبب عدم الامتثال بدلا من تقديم المشورة والإرشاد إلى المنشآت بحيث تحسن من درجة امتثالها.

الحد الأدنى للأجور

تمتلك جميع بلدان المنطقة لوائح بشأن تحديد الحد الأدنى للأجور على الرغم من أن مصر والمغرب فقط هما من وقعًا وصدقًا على اتفاقية تحديد المستويات الدنيا للأجور، ١٩٧٠ (رقم١٣١) . ووضعت الجزائر في تسعينيات القرن العشرين سياسة لتحديد الحد الأدنى للأجور تحت ولاية الحكومة. وينص قانون العمل المصري أيضًا على تأسيس مجلس وطني للأجور. وتوجد في المغرب سياسة لتحديد الحد الأدنى للأجور وفقًا للقانون ومثلها تونس التي لديها سياسة للحد الأدنى للأجور التي رفعت وزارة الشؤون الاجتماعية بموجبها الأجور فيما بين عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠١٢ بنسبة ٤,٧ في المائة سنويًا في المتوسط. ومن الجدير بالذكر توقيع المغرب وتونس على اتفاقية المفاوضة الجماعية، ١٩٨١ (رقم ١٥٤) وتصديقهما عليها.

سياسات سوق العمل النشطة

احتل تشغيل الشباب مكانة الصدارة من جدول الأعمال الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة في أعقاب أحداث عام٢٠١١. وكان هذا هو الوضع حتى في حالة البلدان التي لم تشهد فترات انتقالية سياسية. وقدم تمويل عمومي إضافي وحدثت تغييرات سياسية جوهرية لإنعاش تشغيل الشباب.

---

١٦ تشمل هذه جميع أنواع المفاوضات والمشاورات وتبادل المعلومات بين ممثلي هذه المجموعات بشأن المصالح المشتركة في السياسات الاقتصادية والعمالية والاجتماعية.

وكانت سياسات سوق العمل النشطة موضع تركيز التدخلات العمومية الرامية إلى النهوض بتشغيل أكثر الفئات ضعفًا في سوق العمل. ومن خلال توفير فرص العمل اللائق أو تيسير الوصول إليها، يمكن لهذه السياسات الحد من الفقر وإقامة الإنصاف وتوفير الأمان في سياق البيئات المتغيرة (Auer et al. , ٢٠٠٨، ص. ١٨-٢٠). ويمكن أن تشمل سياسات سوق العمل النشطة تدبير على جانب العرض وتدابير أخرى على جانب الطلب. وعادة ما تصنف برامجها في أربع مجموعات رئيسية: برامج تدريب، وبرامج النهوض بتنظيم المشاريع (على هيئة تقديم المساعدة المالية وغير المالية)، وبرامج خدمات التشغيل والوساطة، وخدمات في سياق مشروعات دعم التشغيل والأشغال العامة (Card, Kluve and Weber, ٢٠١٠). وبإيجاز تشمل هذه جميع أوجه الإنفاق الاجتماعي (خلاف الإنفاق على التعليم) التي تهدف إلى تحسين فرص المستفيدين من العثور على عمل بأجر أو زيادة قدرتهم على كسب الدخول (Kluve et al. ٢٠١٦، ص. ٢٤).

توضح البراهين العالمية أن الاستثمار في الشباب من خلال سياسات سوق العمل النشطة أمر مجدي. ولكنه استثمار يحتاج إلى تصميم دقيق وقدرات ملموسة على التنفيذ فضلًا عن الوقت الضروري لإنجاز النتائج (Kluve et al. ٢٠١٦، ص. ٢٤). وتوضح دراسة حديثة عن أثر برنامج تدريب مالي يركز على الشباب في المناطق الريفية وشبه الريفية في المغرب الأثر الإيجابي لهذا البرنامج على السلوك المالي على الرغم من أنه لم يكن له سوى تأثير هامشي على التشغيل على الأجل القصير (Bausch et al., ٢٠١٧).

ولكن للأسف لا تتوافر بيانات عامة كافية بشأن الإنفاق على برامج سوق العمل النشطة في المنطقة. ووفقًا لأنجيل-أوردينولا وكودو وسيملالي (Angel-Urdinola, Kuddo, and Semlali ٢٠١٣، ص. ٣٠)، أنفقت تونس ٠,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على سياسات سوق العمل النشطة، بينما أنفقت المغرب ٠,١ في المائة. ولا تتوفر بيانات مشابهة عن بلدان أخرى في المنطقة. ويشير كودو (Kuddo ٢٠١٢) في معرض معايرة البيانات السابقة إلى إنفاق ٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لاقتصادات الاتحاد الأوروبي ببلدانه السبعة والعشرون على برامج سوق العمل النشطة في عام ٢٠٠٩ في جميع بلدان الاتحاد الأوروبي، وكان هذا العام قد شهد ركودًا اقتصاديًا. وفي الآونة الأخيرة، في عام ٢٠١٥، احتسبت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إنفاق الدول الأعضاء (في المتوسط) نسبة ٠,٥٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على برامج سوق العمل النشطة (بيانات المنظمة). ومؤخرا زاد عدد من بلدان المنطقة ولا سيما تونس والمغرب والجزائر من الميزانيات المخصصة لسياسات سوق العمل النشطة، كما نوعت من البرامج التي يقدمونها.

الخاتمة

انتقال الشباب إلى سوق العمل أمر صعب ويحتاج إلى وقت، في حين يظل جانب الطلب وإتاحة فرص العمل اللائق للشباب من التحديات الصعبة. وسوف يتعقد هذا الوضع على الأرجح بسبب تسارع وتيرة عالم العمل، حيث تؤثر التكنولوجيا الجديدة وأشكال التشغيل الحديثة على أسواق العمل بدرجة غير مسبوقة، ما يحفز الآثار الفورية والطويلة الأجل على تشغيل الشباب والعمل اللائق لهم. وسوف يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات فورية وموجهة بصورة أكثر تواترا للتخفيف من العواقب المترتبة على الأفراد التي تنشأ عن تزايد فترات البطالة ومن ثم تزايد الفترات الانتقالية وطولها على الأرجح.

ويستلزم التعامل مع تحدي سياسات تشغيل الشباب وضع استراتيجية منسقة. وكما لاحظنا آنفا، تتفاعل التغييرات في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية مع البرامج والسياسات تفاعلًا إيجابيًا وسلبيًا. ويلزم إدارة تلك التفاعلات بما يتيح إمكانية التخفيف من مخاطرها وتعظيم الفرص التي تتيحها. ويتطلب تشغيل الشباب نهجًا شاملًا ومشتركًا فيما بين جميع الجهات الحكومية، إذ يتقاطع مع العديد من السلطات الوزارية وتشارك فيه طائفة واسعة من المنظمات العمومية. ولا يمكن تجاهل دور منظمات أصحاب العمل والمنظمات العمالية في الحوار بشأن السياسات، وكذلك في حشد القوى الاقتصادية الفاعلة لإحداث تغيير في السلوكيات، ولتنفيذ بعض الخدمات والبرامج. ولا بد أن تسعى السياسات والبرامج لتحقيق التكامل فيما بين الأطراف الفاعلة وفيما بين التدخلات. ولكي تضطلع بهذا الدور لابد من البناء على كم المعارف المتاحة دولية والمتوفرة من الممارسات الفضلى المتعددة في المنطقة لتجنب تكرار الأخطاء الشائعة وإهدار الموارد وتضييع الفرص. ولا يختلف تشغيل الشباب عن سائر مجالات العمل الاجتماعي والاقتصادي حيث تسري عليه القواعد المنهجية لإنتاج البراهين التي توجه رصد السياسات والبرامج العمومية ومتابعتها ومراجعتها.

المراجع ومصادر البيانات

مجموعات البيانات المستخدمة في التقرير

قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية: ILOSTAT
http://www. ilo. org/ilostat

منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات عن نظام المعلومات عن معايير العمل الدولية، NORMLEX،
NO::١:٠:http://www. ilo. org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB

بيانات منظمة التعاون في الميدان الاقتصادي والتنمية: https://data. oecd. org/

البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة، دليل الفقر المتعدد الابعاد:
http://hdr. undp. org/en/content/multidimensional-poverty-index-mpi

البيانات المفتوحة للبنك الدولي: http://data. worldbank. org/

المراجع

Algerian Ministry of Work. 2016. Informations Statistiques. December. Available at http://www.anem.dz/ressources/pdf/2016/decembre-2016.pdf [30 August 2017].

American University of Beirut, Faculty of Health Sciences, Center for Public Health Practice. Forthcoming. Regional Analysis on Youth in Arab Countries, unpublished draft dated 31 March 2017.

ANAPEC. 2016. The National Plan for Job Creation 2020. Available at https://www.slideshare.net/ANAPEC/2020-58376270 [30 August 2017].

Angel-Urdinola, D.; Leon-Solano, R. 2013. "Overview," in D. Angel-Urdinola; A. Kuddo; R. Leon-Solano (eds): Building Effective Employment Programs for Unemployed Youth in the Middle East and North Africa (World Bank Group, Washington, D.C.), pp. 1-28.

Angel-Urdinola, D.; Hilger, A.; Leon-Solano, R. 2013. "Public Employment Programs in Tunisia," in D. Angel-Urdinola; A. Kuddo; R. Leon-Solano (eds): Building Effective Employment Programs for Unemployed Youth in the Middle East and North Africa (World Bank Group, Washington, D.C.), pp. 129-150.

Angel-Urdinola, D.; Kuddo, A.; Leon-Solano, R. 2013. "Public Employment Agencies in the Middle East and North Africa Region," in D. Angel-Urdinola; A. Kuddo; R. Leon-Solano (eds): Building Effective Employment Programs for Unemployed Youth in the Middle East and North Africa (World Bank Group, Washington, D.C.), pp. 29-50.

Assaad, R. 2013. Making Sense of Arab Labor Markets: The Enduring Legacy of Dualism. IZA Discussion Paper No. 7573. August 2013

Assaad, R.; Krafft, C. 2016. Labour Market Dynamics and Youth Unemployment in the Middle East and North Africa: Evidence from Egypt, Tunisia and Jordan, Economic Research Forum Working Paper No. 993 (Economic Research Forum, Egypt). Also available online at http://erf.org.eg/publications/labor-market-dynamics-and-youth-unemployment-in-the-middle-east-and-north-africa-evidence-from-egypt-jordan-and-tunisia/ [31 August 2017].

Auer, P.; Efendioğlu, Ü.; Leschke, J. 2008. Active Labour Market Policies Around the World: Coping with the Consequences of Globalization (ILO, Geneva).

Baddock, E.; Lang, P.; Srivastava, V. 2015. Size of the Public Sector: Government Wage Bill and Employment (World Bank Group, Washington D.C.)

Barsoum, G. 2015. "Striving for Job Security: The Lived Experience of Employment Informality among Educated Youth in Egypt". International Journal of Sociology and Social Policy. Volume 35, issue 5/6, 2015. pp.340 – 358

Barsoum, G., 2016. The Public Sector as the Employer of Choice among Youth in Egypt: The Relevance of Public Service Motivation Theory. International Journal of Public Administration. Volume 39, Issue 3, pages 205-215

Barsoum, G. 2017a. "Youth-focused active labour market programmes in a constraining welfare regime: A qualitative reading of programmes in Egypt," in International Journal of Social Welfare, Vol. 26, no. 2, pp. 168-176.

Barsoum, G. 2017b. Educated young women's employment decisions in Egypt: A qualitative account, SAHWA Scientific Papers. DOI: doi.org/10.24241/swsp.2017.13.1.

Barsoum, G.; Ramadan, M.; Mostafa, M. 2014. Labour market transitions of young women and men in Egypt, Work4Youth Publication Series No. 16, June (ILO, Geneva).

Bausch, J.; Dyer, P.; Gardiner, D. ; Kluve, J.; Kovacevic , S. 2017. The impact of skills training on the financial behaviour, employability and educational choices of rural young people Findings from a Randomized Controlled Trial in Morocco. International Labour Organization. Taqueem Initiative. Impact Report Series, Issue 6

Belghazi, S. 2013. "Public Employment Programs in Morocco," in D. Angel-Urdinola; A. Kuddo; R. Leon-Solano (eds): Building Effective Employment Programs for Unemployed Youth in the Middle East and North Africa (World Bank Group, Washington, D.C.), pp. 101-114.

Boughzala, M. 2011. Labor Market Regulations and Institutions: The Case of Tunisia, Tunisia background paper (World Bank Group, Washington, D.C.).

Bteddini, L. 2016. Public employment and governance in Middle East and North Africa (World Bank Group, Washington, D.C.). Also available online at http://documents.worldbank.org/curated/en/339381472236811833/Public-employment-and-governance-in-Middle-East-and-North-Africa [31 August 2017].

Burchell, B.; Coutts, A.; Hall, E.; Pye, N. 2015. Self-employment programmes for young people: A review of the context, policies and evidence, Employment Working Paper No. 198 (ILO, Geneva).
Card, D.; Kluve, J.; Weber, A. 2010. Active Labor Market Policy Evaluations: A Meta Analysis, NBER Working Paper 16173 (National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA).
Charmes, J.; Remaoun, M. 2016. L'économie informelle en Algérie, Estimations, tendances, politiques (ILO, Algiers).

Commonwealth Secretariat. 2016. Global Youth Development Index and Report 2016 (London). Available at http://cmydiprod.uksouth.cloudapp.azure.com/sites/default/files/2016-10/2016%20Global%20Youth%20Development%20Index%20and%20Report.pdf [30 August 2017].

Darbo, S.; Eltahir, Y. 2017. African Economic Outlook: Sudan. Available at http://www.africaneconomicoutlook.org/en/country-notes/sudan [30 August 2017].

De Pryck, J.; Termine, P. 2014. “Gender Inequalities in Rural Labour Markets,” in A. Quisumbing, R. Meinzen-Dick, T.L Raney, A. Croppenstedt, J. Berman, A. Peterman (eds): Gender in Agriculture: Closing the knowledge gap (Springer, Dodrecht).

Dimova, R.; Elder, S.; Stephan, K. 2016. Labour market transitions of young women and men in the Middle East and North Africa, Work4Youth Publication Series No. 44 (Geneva, ILO).

Downie, A. 2017. African Economic Outlook: Egypt. http://www.africaneconomicoutlook.org/en/country-notes/egypt [30 August 2017].

Elder, S. 2015. What does NEETs mean and why is the concept so easily misinterpreted?, Work4Youth Technical Brief No. 1 (Geneva, ILO).

Elder, S.; Kring, S. 2016. Young and female: A double strike? Gender analysis of school-to-work transition surveys in 32 developing countries, Work4Youth Publication Series No. 32, January (ILO, Geneva).

Enders, K. 2008. IMF Survey: Egypt: Reforms Trigger Economic Growth. Available at https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/socar021308a [30 August 2017].

Food and Agriculture Organization (FAO). 2017. Regional and Country Projects: Mauritania. Available at http://www.fao.org/agriculture/ippm/projects/mauritania/en/ [June 2017].

FAO, International Fund for Agricultural Development (IFAD) and the International Labour Office. 2010. Gender dimensions of agricultural and rural employment: Differentiated pathways out of poverty (FAO, Rome).

Gatti, R.; Angel-Urdinola, D.; Silva, J.; Bodor, A. 2011. Striving for Better Jobs: The Challenge of Informality in the Middle East and North Africa Region, Directions in development (World Bank Group: Washington, DC.) Also available at http://documents.worldbank.org/curated/en/445141468275941540/Striving-for-better-jobs-the-challenge-of-informality-in-the-Middle-East-and-North-Africa [30 August 2017].

Gatti, R.; Morgandi, M.; Grun, R.; Brodmann, S.; Angel-Urdinola, D.; Moreno, J.M.; Marotta, D.; Schiffbauer, M.; Lorenzo, E.M. 2013. Jobs for Shared Prosperity: Time for Action in the Middle-East and North Africa (World Bank Group: Washington, DC.).

Hayter, S. 2011. “Introduction,” in S. Hayter (eds): The Role of Collective Bargaining in the Global Economy: Negotiating for Social Justice (Edward Elgar Publishing, Cheltenham, UK, and ILO, Geneva).
Institut National de la Statistique (INS). 2015. Enquête nationale sur la population et l’emploi (3ème trimestre 2015) (INS, Tunis).
International Institute for Labour Studies. 2011. Tunisia: A New Social Contract for Fair and Equitable Growth, Studies on Growth with Equity (ILO, Geneva).

International Labour Office (ILO). 2008. ILO Declaration on Social Justice for a Fair Globalization, adopted by the International Labour Conference at its 97th Session, Geneva, 10 June 2008 (Geneva).

—. 2012a. The youth employment crisis: A call for action, Report V, International Labour Conference, 101st Session, Geneva, 2012 (Geneva).

—. 2012b. Tunisia. Country Brief. Available at http://www.ilo.org/addisababa/media-centre/WCMS_177334/lang--en/index.htm [August 2017].

—. 2013a. National Tripartite Social Dialogue: An ILO guide for improved guidance (Geneva).

—. 2013b. Decent Work Indicators: Guidelines for Producers and Users of Statistical and Legal Framework Indicators, ILO Manual, Second Version, December (Geneva).

—. 2013c. Youth Labour Market Analysis: A Training Package on Youth Labour Market Information (Geneva).

—. 2013d. Global Employment Trends for Youth 2013: A generation at risk (Geneva).

—. 2013e. Social Dialogue: Recurrent discussions under the ILO Declaration on Social Justice for a Fair Globalization, Report VI, International Labour Conference, 102nd Session, Geneva, 2013 (Geneva).

—. 2015a. Global Employment Trends for Youth 2015: Scaling up investments in decent jobs for youth (Geneva).

—. 2015b. Key Indicators of the Labour Market, 9th edition (Geneva).

—. 2015c. La jeunesse tunisienne et l'économie informelle (Geneva).

—. 2016a. World Employment Social Outlook Youth: Trends for Youth 2016 (Geneva).

—. 2016b. Women's entrepreneurship development assessment- Egypt, (ILO, Cairo). Also available at http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_ent/---ifp_seed/documents/publication/wcms_551168.pdf. [30 August 2017].

—. 2016c. World Employment Social Outlook: Trends 2016 (Geneva).

—. 2017a. World Employment Social Outlook Trends 2017 (Geneva).

—. 2017b. MSMEs and Entrepreneurship National Strategy and Operational Plan (2017-2022). Capturing Opportunities of Economic Transformation. UNPUBLISHED DRAFT.

International Monetary Fund (IMF). 2013. Sudan: Interim Poverty Reduction Strategy Paper, IMF Country Report No. 13/318, (IMF: Washington, D.C.). Also available at https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2013/cr13318.pdf [30 August 2017].

—. 2015. Islamic Republic of Mauritania: Selected Issues Paper, IMF Country Report No. 15/36(IMF: Washington, D.C.). Also available at http://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2016/12/31/Islamic-Republic-of-Mauritania-Selected-Issues-Paper-42705 [June 2017].
International Trade Union Confederation (ITUC). 2017. List of Affiliated Organizations. Available at http://www.ituc-csi.org/IMG/pdf/list_of_affiliates_16th_gc_2_.pdf [June 2017].

Ismail, A.; Tolba, A.; Barakat, S. 2016. Global Entrepreneurship Monitor: Egypt National Report 2015/2016 (American University in Cairo: Cairo). Available at http://www.gemconsortium.org/country-profile/58 [June 2017].

Kluve, J.; Puerto, S.; Robalino, D; Romero, J.M.; Rother, F.; Stöterau, J.; Weidenkaff, F.; Witte, M. 2016. Interventions to improve the labour market outcomes of youth: a systematic review of training, entrepreneurship promotion, employment services, and subsidized employment interventions (ILO, Geneva).

LO/FTF, Ulandssekretariatet (Danish Trade Council for International Development and Cooperation). 2015. Morocco: Labour Market Profile 2015 (Copenhagen).

Malainine, S.C.; Ntah, M.N.; Diarra, B. 2017. African Economic Outlook: Mauritania. Available at http://www.africaneconomicoutlook.org/en/country-notes/mauritania [June 2017].

Mansuy, M. and Werquin, P. 2015. Labour market entry in Tunisia: The gender gap. International Labour Organization. Publication Series Youth Employment Programme. Employment Policy Department December 2015

Meknassi, R.; Rioux, C. 2010. Working Paper 14: Labour Relations and collective bargaining in Morocco, October (ILO, Geneva).

Ministry of Economy and Finance. n.d. Régime Fiscal de l'auto-entrepreneur. Morocco. Available on line at https://portail.tax.gov.ma/wps/wcm/connect/cd4e08b9-c580-4d77-bd98-a649d1e7e2f8/Guide+auto+entrepreneur15_Fr.pdf?MOD=AJPERES&CACHEID=cd4e08b9-c580-4d77-bd98-a649d1e7e2f8 [August 2017].

Ministry of Employment and Social Affairs. 2016. Morocco's National Employment Strategy. Summary document (2016) (Morocco).

Ministry of Human Resources Development and Labour, Sudan. 2014. Sudan Labour Force Survey 2011 Report (Khartoum).

Musette, M.S. 2014. Employment Policies and Active Labour Market Programmes in Algeria (European Training Foundation, Brussels).

Observatoire National de l'Emploi et des Qualifications. 2014. Transition vers le marché du travail des jeunes femmes et hommes en Tunisie, YouthWork4Youth Series No. 15 (ILO, Geneva).

OECD/CAWTAR. 2014. Women in public life: Gender, law and policy in the Middle East and North Africa (OECD Publishing, Paris). Available at http://dx.doi.org/10.1787/9789264224636-en [June 2017].

Office National des Statistique (ONS). 2016. Activite, Emploi & Chômage en Septembre 2016. Bulletin 763, December (ONS, Algiers).

O'Higgins, N. 2017. "Overview," in N. O'Higgins (eds): Rising to the Youth Employment Challenge: New Evidence on Key Policy Issues (ILO, Geneva), pp. 1-11.

O'Higgins, N.; Moscariello, V. 2017. "Labour market institutions and youth labour markets: Minimum wages and youth employment revisited," in N. O'Higgins (eds): Rising to the Youth Employment Challenge: New Evidence on Key Policy Issues (ILO, Geneva), pp. 31-46.

Omri, M. 2015. "No ordinary union: UGTT and the Tunisian path to revolution and transition," in Workers of the World: International Journal on Strikes and Social Conflict, Vol. 1 no. 7, pp. 14-29.
Republic of Tunisia, Ministry of Vocational Training and Employment. Undated. National Strategy for Employment: 2013-2017 (Tunis)

Ringhofer, L. 2013. Introducing Functional Time use (FTU) Analysis: A Gender-Sensitive Approach to Labor Time (Center for Gender in Global Context, East Lansing). ProQuest, online [5 Sep. 2017].

Shalaby, M. 2014. The Paradox of Female Economic Participation in the Middle East and North Africa, Issue Brief no. 03.07.14 (Rice University's Baker Institute, Houston).

Subrahmanyam, G.; Castel, V. 2014. Labour market reforms in post-transition North Africa, AfDB Economic Brief (online). Available at https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/Economic_Brief_-_Labour_market_reforms_in_post-transition_North_Africa.pdf [30 August 2017].

United Nations Department of Economic and Social Affairs of the United Nations Secretariat, Population Division (UNDESA). 2014. World Economic and Social Prospects (United Nations Secretariat, New York).

—. 2017. World Population Prospects: The 2017 Revision (United Nations Secretariat, New York).

United Nations Development Programme (UNDP) 2014. Update on Macroeconomic Developments in Sudan, Sudan Talks Series (UNDP, Khartoum). Available at http://www.undp.org/content/dam/sudan/docs/policy_roundtable/doc/Final%20Macroeconomic%20Update%202011-2013%20December%2024,2013.pdf [June 2017].

—. 2016. Human Development Report: Development for Everyone (New York).

United Nations Economic Commission for Africa (UNECA). 2013. The Economic Situation in Egypt in the Context of Political Instability and a Risky Transition (UNECA, Addis Ababa). Also available at http://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/note-on-egypten.pdf [June 2017].

United Nations General Assembly. 2015. "Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development," Resolution adopted by the General Assembly on 25 September 2015, A/RES/70/1, 21 October. Available at http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=E [4 September 2017].

World Bank Group. 2015. Morocco – Social Protection and Labour: Diagnostic, Draft, Social Protection and Labour Brief, May 26 (Online). Available at http://documents.worldbank.org/curated/en/485991468190443363/pdf/103119-WP-P133498-Box394855B-PUBLIC-A2I-REQUEST-SPL-Morocco-Draft-Policy-Note-v12.pdf [31 August 2017].

—. 2009. Doing Business 2010 (World Bank Group, Washington, D.C.)

—. 2013a. Doing Business in Egypt 2014: Understanding Regulations for Small and Medium-Size Enterprises (World Bank Group, Washington, D.C.).

—. 2013b. Doing Business 2014: Understanding Regulations for Small and Medium-Size Enterprises (World Bank Group, Washington, D.C.).

—. 2014. Doing Business 2015: Going Beyond Efficiency (World Bank Group, Washington, D.C.).

—. 2015. Egypt Economic Monitor: Paving the Way to Sustained Recovery (World Bank Group, Cairo. Available at http://documents.worldbank.org/curated/en/653461467986287791/pdf/96946-WP-PUBLIC-Box391469B-Egypt-Economic-Monitor-Spring-2015.pdf [August 2017]. —

—. 2016. Doing Business 2017: Equal Opportunity for All (World Bank Group, Washington, D.C.).

Zouari, S. 2014. Employment Policies and Active Labour Market Programmes in Tunisia (European Training Foundation, Brussels).